



قسم المحاسبة والمراجعة



جامعة مدينة السادات

أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/عيد كارم أحمد عبد الحميد الأشقر
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

د/هناء على عبدالله سلامة
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

د/ أحمد حامد محمود عبدالحليم
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة بنها

مارس 2025 م

الملخص:

غرض البحث: يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.

التصميم والمنهجية: تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير المراجعة لعينة مكونة من (٣٣) شركة مدرجة بالبورصة المصرية خلال (٥) سنوات بواقع (١٦٥) مشاهدته، خلال الفتره من عام ٢٠١٩م حتى عام ٢٠٢٣م، وذلك لبناء نموذج لتحديد أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.

النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة، ووجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار، ووجود علاقة سلبية قوية ذات دلالة معنوية بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، ووجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لتأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار. واستناداً إلى ذلك يوصي الباحثون بضرورة التوسع في تطبيق المراجعة المشتركة، نظراً للمنافع العديدة التي تتحقق لكافة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة، وخاصة تأثيرها الإيجابي على تقليل فترة إبطاء التقارير المالية وتحسين كفاءة الاستثمار، وضرورة تبني الجهات المعنية والمنظمة لمهنة المراجعة في مصر إصدار معيار للمراجعة المشتركة يتضمن الإطار الفكري للمراجعة المشتركة وكيفية تطبيقها والمبادئ والإجراءات والآليات التي يجب أن يلتزم بها مكاتب المراجعة ومراقبي الحسابات المكلفين بالقيام بها، وضرورة تبني الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالمراجعة المشتركة، وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة.

الأصالة والإضافة:

يُعد البحث من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وبصفة خاصة في بيئة الأعمال المصرية، وتعد الدراسة من أوائل الدراسات التي ربطت بين هذه العلاقة وكفاءة الاستثمار، وتُسهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال تحليل العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية، وقياس أثر هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية، وهو ما قد يساعد معدي معايير المراجعة مستقبلاً عند وضع معيار للمراجعة المشتركة وتقديم التقارير المالية في الوقت المناسب بهدف تحسين كفاءة الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة، فترة إبطاء التقارير المالية، فترة إبطاء النشر، فترة إبطاء المراجعة، فترة الإبطاء الكلية، كفاءة الاستثمار.

The Impact of the Relationship between Joint Audit and Financial Reporting Lag Period on Investment Efficiency: An applied Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract: Research Objective: This research aims to examine the impact of the relationship between the joint audit and the period of slowing down financial reports on investment efficiency.

Research Methodology: The content analysis method was relied on for financial reports and audit reports for a sample of (33) companies listed on the Egyptian Exchange during (5) years by (165) viewers, during the period from 2019 to 2023, in order to build a model to determine the impact of the relationship between the joint audit and the period of slowing down financial reports on investment efficiency.

Results and recommendations: The study found a strong positive relationship with significant significance between the joint review and the total slowdown period of the company's financial reports, and the existence of a strong positive relationship with significant significance between the joint audit and investment efficiency, and the existence of a strong negative relationship with significant significance between the period of slowing down financial reports and investment efficiency, and the existence of a positive relationship medium with a significant significance for the impact of the relationship Between the joint audit and the period of slowing down financial reports on investment efficiency. Based on this, the researchers recommend the need to expand the application of the joint audit, given the many benefits that accrue to all parties interested in the audit process, especially its positive impact on reducing the period of slowing down financial reports and improving investment efficiency, and the need for the concerned authorities and regulators to adopt the auditing profession in Egypt Issuing a standard for joint auditing that includes the intellectual framework for joint auditing, how to apply it, the principles, procedures and mechanisms that must be adhered to by audit offices and auditors assigned to carry it out, and the need to adopt The Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA) added an article to the Joint Audit Corporate Governance Regulations, which is binding on all companies whose shares are traded on the EGX.

Originality and addition: The research is one of the first studies that dealt with the relationship between the joint audit and the period of slowing down financial reports, especially in the Egyptian business environment, and the study is one of the first studies that linked this feed and investment efficiency, and this study contributes to the accounting literature by analyzing the relationship between the joint audit and the period of slowing down financial reports, and measuring the impact of this relationship in the Egyptian business environment, which may help the preparers of auditing standards in the future when developing a standard for joint auditing Timely financial reporting with a view to improving investment efficiency.

Keywords: Joint Audit, Financial Reporting Lag, Disclosure Reporting Lag, Audit Reporting Lag, Total Reporting Lag, Investment Efficiency.

١- المقدمة:

أدى حدوث الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في تسعينات القرن الماضي، وكذلك ما شهدته الولايات المتحدة في بداية القرن الحالي من انهيارات محاسبية ومالية أنتت على عدد من الشركات العملاقة، مثل شركة Enron، وشركة Worldcom، وكذلك مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى المرتبطة بها، وارتباط هذا الانهيار بالتلاعب في حسابات الشركة، فقد أدى ذلك إلى فقد ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية وعدم إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، حيث تبين أن التقارير السنوية للشركة لا تعكس جميع الظروف التي تواجهها الشركة ولا توضح حقيقة الموقف المالي للشركة، لذلك طالبت العديد من الأطراف ضرورة قيام الشركة بتوسيع نطاق الإفصاح عن عمليات الشركة والأحداث الخاصة بها في التقارير السنوية والتي من أهمها الإفصاح عن الأنشطة التشغيلية للشركة والمعلومات الخاصة بممارسات إدارة الأرباح، وذلك حتى يستطيع المستثمرون اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفعالة (Soebyakto, et al., 2018; Quon, et al., 2012).

ونتيجة لذلك وما تبعها من سقوط مكتب Arthur Anderson - أحد مكاتب المراجعة الـ Big 4 - اهتزت ثقة المستثمرين في مهنة المراجعة بصفة عامة وبمكاتب المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة، وذلك نتيجة لفقدان الثقة في التقارير المالية، مما جعل الكونجرس الأمريكي يتدخل لإعادة تنظيم مهنة المراجعة من خلال إصدار قانون Sarbanes Oxley عام ٢٠٠٢م.

كما أصدرت المفوضية الأوروبية (European Commission (EC تقريراً يُعرف باسم الورقة الخضراء Green Paper في أكتوبر ٢٠١٠م بعنوان: Audit Policy Lessons from the Crises، والذي يهدف إلى تشجيع النقاش بين الأطراف المهمة بالمراجعة والعمل على استعادة الثقة في التقارير المالية، وتحسين تنظيم المهنة وزيادة جودتها والمنافسة في سوق خدماتها (EC, 2010).

وتواجه الشركات في مختلف القطاعات العديد من المخاطر المالية أو غير المالية الناتجة عن التغيرات الكبيرة في بيئة الأعمال، وازدياد حدة المنافسة والتطورات التكنولوجية. وحتى يستطيع الشركات الحفاظ على استمراريتها في السوق، يجب عليها التعرف على أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهها وقياسها، واتخاذ ما يلزم من سياسات واستراتيجيات مناسبة. للتخفيف من حدة هذه المخاطر، أو تجنبها في حالة عدم القدرة على تحملها، وهو ما يشار إليه بعمليات إدارة المخاطر (عامر، ٢٠١٩). ونتيجة لظروف عدم التأكد التي تحيط ببيئة الأعمال الحديثة، فالكثير من أصحاب المصالح لم يكونوا راضين عن المعلومات المحاسبية التقليدية حول أداء الشركة في الماضي ولكنهم أصبحوا أكثر اهتماماً بالحصول على معلومات ملائمة حول كفاءة وفاعلية أداء الشركة في المستقبل. لذا ظهر

طلب على الإفصاح في التقارير السنوية عن التهديدات المحتملة والمخاطر المرتبطة بها وكيفية إدارة هذه المخاطر (Stolzle and Xu, 2018; Baxter, et al., 2019). وتتمثل المراجعة المشتركة (Joint Audit (JA)- في الاستعانة باثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة لمراجعة القوائم والتقارير المالية- أحد الآليات التي اقترحها تقرير الـ (EC) لتحسين جودة المراجعة Audit Quality.

وفي ذات السياق، فقد شرعت العديد من المنظمات المهنية الدولية في دعم المراجعة المشتركة كأحد أكثر الموضوعات المثيرة للجدل حول دورها في زيادة جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي وجعل دوره أكثر فاعلية في منع أو تقليل حدوث الأزمات (محمد، ٢٠١٨؛ Velte& Azibi, 2015). وتمثل أهم صور هذا الدعم في إصدار مجلس معايير المراجعة الدولي (IASB) International Auditing Standards Board لمعيار المراجعة رقم (٦٠٠) والخاص باستخدام عمل مراجع آخر، حيث يوضح معايير وإرشادات لمراجعي الحسابات عند تطبيق المراجعة المشتركة.

وقد اختلفت التنظيمات المهنية في الدول التي يتم تطبيق المراجعة المشتركة بها في طريقة تطبيقها ما بين إلزامية Mandatory أو اختيارية Voluntary، وذلك بسبب التكاليف الإضافية المرتبطة بعملية التطبيق من جهة، وطبيعة بيئة المراجعة لكل دولة من جهة أخرى (حسين، ٢٠١٩؛ Mandour et al., 2018).

وتُعد مصر إحدى الدول التي تتميز بالجمع بين التطبيق الإلزامي والتطبيق الاختياري للمراجعة المشتركة، حيث يتم تطبيق المراجعة المشتركة بصورة إلزامية على كل من: شركات توظيف الأموال، وصناديق الاستثمار، وشركات الإيداع والقيود المركزي، وشركات التمويل العقاري، والبنوك، وصندوق حماية المستثمر. كما يتم تطبيق المراجعة المشتركة بصورة اختيارية في شركات المساهمة، وشركات التخصيم، وشركات التأمين، وذلك وفقاً للقوانين والقواعد المنظمة لذلك.

وعلى الرغم من أن المراجعة المشتركة يتم تطبيقها بالفعل في مجال الممارسات المهنية في العديد من الدول، إلا أنها أثارت كثيراً من الجدل، ما بين مؤيد ومعارض لتطبيقها؛ مما دفع الباحثين إلى الاتجاه نحو دراسة أثر تبني مدخل المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية، وقد توصلت الدراسات في هذا المجال إلى نتائج متضاربة؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى أهمية لتفعيل المراجعة المشتركة (متولي، ٢٠١٩؛ غالي، ٢٠١٨؛ Benali, 2019)، في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم أهمية لتفعيل المراجعة المشتركة (Khatab, 2019; Gramling et al., 2011).

وقد اهتمت مجموعة من الدراسات بدراسة تأثير لطبيعة أسلوب المراجعة على العديد من المتغيرات ومن ضمن هذه المتغيرات كفاءة الاستثمار، وبمراجعة النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، يتضح أن دراسة كل من: (Elaoud and Jarboui (2017؛ (Shahzad et al., (2019؛ (Neisiani (2019؛ (Boubaker et al., (2018) خلف

(٢٠٢٠)؛ (Ismail (2020)؛ Hosseini et al (2021)؛ منصور (٢٠٢١)، السواح (٢٠٢١) توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لطبيعة أسلوب المراجعة على كفاءة الاستثمار، بينما توصلت دراسة كلاً من (Siregar and Nuryanah (2018؛ Assad and Alshurideh (2020) إلى عدم وجود تأثير معنوي لأسلوب المراجعة على كفاءة الاستثمار، وبالتالي يلاحظ وجود تأثير معنوي لأسلوب المراجعة على كفاءة الاستثمار، كما يلاحظ وجود تناقض وتباين في النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. وفي ظل تعارض نتائج الدراسات السابقة، إلى جانب ندرة الدراسات التي تناولت أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في مصر، تتضح أهمية البحث الحالي من خلال محاولته لتقديم دليل تطبيقي من البيئة المصرية عن أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.

٢ - طبيعة المشكلة:

تمثل التقارير المالية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المتعاملين في أسواق المال عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتُعد المراجعة الخارجية أداة هامة لدعم الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية.

وتواجه المراجعة الخارجية الفردية العديد من التحديات، من أهمها قدرة الإدارة على فرض قيودها على مراقبي الحسابات للتأثير على رأيهم، مما قد يؤثر سلباً على استقلالهم وبالتالي انخفاض جودتي التقارير المالية والمراجعة. ولذلك أصبحت القوائم المالية لا تعبر بصدق عن المركز المالي الحقيقي للشركة وأدائها المالي، وذلك في ظل ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح Earnings Management.

وقد أوضحت العديد من الدراسات (حسين، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠١٨؛ مندر، ٢٠١٦؛ Okaro et al., 2018; Ittonen & Tronnes, 2015; Alhadi et al., 2017؛ ٢٠١٦؛ AlSadoun & Al Jabr, 2014; Bi sogno & Deluca, 2016; Deng et al., 2014) أن قيام اثنين أو أكثر من مراجعي الحسابات بمراجعة القوائم المالية قد يساعد على تحسين مصداقيتها واستعادة ثقة أصحاب المصالح فيها.

وفي واقع بيئة الأعمال المصرية، يعتبر موضوع المراجعة المشتركة من الأمور المهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي ظل تعارض نتائج الدراسات السابقة، ونظراً لعدم إمكانية تعميم النتائج المستخلصة من تلك الدراسات التي تمت في بعض الدول الأجنبية على كافة الدول نتيجة اختلاف الظروف البيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية من دولة لأخرى، لذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم دراسة هذا الموضوع في بيئة الأعمال المصرية، خاصة وأن موضوع المراجعة المشتركة ما زال مطروحاً للبحث ويلقى في الوقت الحالي جدلاً علمياً، وتحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات، خاصة العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية.

وتُعد العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار من العلاقات التي لم تنل اهتمامًا كافيًا من قبل الباحثين رغم أهميتها، حيث تُوجد قلة في الدراسات التي تناولت أثر العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في واقع بيئة الأعمال المصرية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:
ما هو أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في بيئة الأعمال المصرية؟ ، وللإجابة على هذا التساؤل يتم الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية؟
- هل توجد علاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار؟
- هل توجد علاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار؟
- هل تؤثر العلاقة التفاعلية بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار؟

٣- هدف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:
- اختبار أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية.
 - اختبار أثر المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار.
 - اختبار أثر فترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
 - دراسة أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
 - التوصل إلى دليل تطبيقي حول أثر العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في واقع بيئة الأعمال المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتمثل أهمية البحث على المستوى الأكاديمي في الإضافة العلمية التي يقدمها البحث إلى الدراسات التي اهتمت بالمراجعة المشتركة في الدول النامية من خلال توسعها لاختبار أثر تطبيقها على فترة إبطاء التقارير المالية وانعكاسها على كفاءة الاستثمار. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال نتائج الدراسة والتي قد تكون مفيدة لواقعي التشريعات في بيئة الأعمال المصرية في محاولتهم لصياغة آليات خاصة بتطبيق المراجعة المشتركة، وقد تساهم الدراسة في مساعدة المستثمرين على فهم آليات الحوكمة وعملية المراجعة بشكل عام والمراجعة المشتركة بشكل خاص واستعادة ثقتهم في القوائم

والتقارير المالية للشركات المصرية والتي يتم إعدادها في التوقيت المناسب بما ينعكس على كفاءة الاستثمار.

كما يمكن أن تكون نتائج الدراسة مفيدة للجهات المنظمة والمعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة في صياغة معيار مصري ينظم تطبيق المراجعة المشتركة بما ينعكس على فترة إبطاء التقارير المالية.

وتتمثل أهم دوافع البحث في توضيح فجوة البحث الأكاديمي في هذا المجال، خاصة في ظل قلة الدراسات التي تربط بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية بصفة عامة، وفي البيئة المصرية بصفة خاصة كمثال لاقتصاديات الدول الناشئة، بالإضافة إلى إيجاد دليل على العلاقة محل الدراسة من خلال التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- منهج وأسلوب البحث:

اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالمراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية بهدف الاستفادة منه في صياغة الإطار النظري للبحث، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وانعكاسها على كفاءة الاستثمار.

وفيما يتعلق بالجزء التطبيقي فسوف يتم اختبار الفروض عن طريق إجراء دراسة تطبيقية على عينة تتكون من (٣٣) شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩م حتى عام ٢٠٢٣م، للتوصل إلى النتائج التي تحقق هدف البحث.

٦- خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، سوف يتم استكمال البحث على النحو التالي:

- ١/٦ العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية
- ٢/٦ العلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار.
- ٣/٦ العلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.
- ٤/٦ انعكاسات العلاقة التفاعلية بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
- ٥/٦ تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة واشتقاق فروض البحث.
- ٦/٦ الدراسة التطبيقية.
- ٧/٦ النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

١/٦ العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية:

١/١/٦ طبيعة المراجعة المشتركة:

أكدت دراسات عديدة على أن مفهوم المراجعة المشتركة يُشير إلى قيام – أو اشتراك- مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة المنفصلة والمستقلة بمراجعة القوائم المالية لعمل واحد –الشركة محل المراجعة- بصورة إلزامية أو اختيارية، حيث يتم تخطيط عملية المراجعة بشكل مشترك، وتقسيم العمل وتبادل الإشراف فيما بينهما بشكل متوازن وفقاً لأسس محددة بما يضمن عدم تكرار مهام المراجعة، مع إصدار تقرير مراجعة واحد يتم توقيعه من قبل جميع مراقبي الحسابات، وذلك في ظل وجود مسؤولية تضامنية عن عملية المراجعة ككل وعن الرأي الصادر في تقرير المراجعة (Zerni et al., 2012; Ratzinger- Sakel et al., 2019; Deng et al., 2014; André et al., 2016; Holm & Thinggaard, 2016; Audousset- Coulier, 2015).

وقد أشارت دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٩) إلى وجه الاختلاف في تطبيق إجراءات عملية المراجعة بين المراجعة الثنائية والمراجعة المزدوجة والمراجعة المشتركة، فوفقاً للمراجعة الثنائية يقوم كل مكتب بمراجعة مجموعة مستقلة من المعلومات المالية بصورة منفصلة عن المكتب الآخر، حيث يقوم كل مكتب بتخطيط عملية المراجعة والقيام بإجراءات وأعمال المراجعة بصفة مستقلة، وفيما يتعلق بالمراجعة المزدوجة يقوم كل مكتب بمراجعة مجموعة مستقلة من المعلومات المالية بصورة منفصلة عن المكتب الآخر، حيث يقوم كل مكتب بتخطيط عملية المراجعة والقيام بإجراءات وأعمال المراجعة بصفة مستقلة، أما عند تطبيق المراجعة المشتركة يتم أداء عملية المراجعة مرة واحدة، حيث تتم المشاركة بين مكتبين مختلفين في تخطيط عملية المراجعة والجهد المبذول، وتفسير النتائج، وإصدار تقرير مراجعة واحد، حتى لا يتم تكرار المهام والأعمال التي يقوم بها كل مكتب.

ويمكن توضيح أهم الخطوات الإجرائية والتي تشكل إطاراً عاماً لعمل المراجعة المشتركة على النحو التالي:

- ليست هناك نسبة معيارية لتخصيص أعمال المراجعة المشتركة بين مكنتي المراجعة، لأن تلك النسبة تختلف باختلاف الأسس أو المعايير السابقة، وفي هذه الحالة يراعى:
- نسبة السيطرة: وتعني ضرورة ألا يصل حجم الأعمال المخصصة لأحد المكتبين إلى نسبة تُمكنه من السيطرة وفرض رأيه في تقرير المراجعة مما يفقدها صفتها الرقابية.
- ضرورة إشراف لجنة المراجعة Audit Committee على عملية توزيع وتخصيص مهام وأعمال المراجعة المشتركة على مكنتي المراجعة القائمين بها، ومناقشة كل مكتب في النتائج التي توصل إليها.

- يعتبر كلاً من مكنتي المراجعة المشتركين في أعمال المراجعة المشتركة مسؤولين مسؤولية تضامنية Solidarity Responsibility عن أعمال المراجعة للقوائم والتقارير المالية للشركة محل المراجعة وعن الأخطاء المادية والتحريفات الجوهرية التي لم يتم اكتشافها والتقرير عنها، وعن المعلومات الواردة بتقرير المراجعة المشتركة.
- اختلفت الآراء بشأن الفترة التي يتم بعدها تغيير أيًا من مكنتي المراجعة، ففي فرنسا يتم تغيير مكنتي المراجعة مرة كل ست سنوات مع إمكانية البقاء على مكتب المراجعة ثلاث سنوات أخرى (Velte & Azibi, 2015)، وفي الاتحاد الأوروبي يتمثل الحد الأدنى للتغيير في سنة واحدة والحد الأقصى في عشر سنوات (Quick & Schmidt, 2018)، وفي مصر يتمثل الحد الأقصى للتغيير في خمس سنوات (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

٢/١/٦ مفهوم وطبيعة فترة إبطاء التقارير المالية:

ركزت الدراسات السابقة على فترة إبطاء التقارير المالية من حيث تناولها من خلال وجهتي نظر الأولى: التأثيرات المختلفة لفترة إبطاء التقارير المالية، حيث توصلت دراسة (Kieruj, 2019) لوجود تأثير لتوقيت نشر التقارير المالية على العوائد غير العادية للسهم، فكلما زادت فترة الإبطاء كان ذلك فرصة لتحقيق عوائد غير عادية لقدرة البعض على الوصول للمعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، ودراسة (Ohaka and Akani, 2017) والتي توصلت لنتيجة مفادها أن طول فترة الإبطاء تؤثر بالسلب على درجة ملائمة التقارير المالية كما أنها تكون دافعاً للمستخدمين للبحث عن مصادر بديلة للمعلومات، وبالتالي زيادة مستوى تباين المعلومات والتأثير بالسلب على سوق الأوراق المالية، أما وجهة النظر الثانية تناولت فيها الدراسات فترة الإبطاء من حيث العوامل المؤثرة عليها كدراسة (سلامة، ٢٠١٨) والتي توصلت لوجود تأثيراً موجباً لأتعب المراجعة الخارجية على توقيت إصدار تقرير المراجعة، ودراسة (عقل، ٢٠٠٩) والتي تناولت محددات توقيت نشر التقارير المالية، وتوصلت إلى أن الشركات كبيرة الحجم قامت بإصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، وأن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تستغرق وقتاً أطول لإصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، وأن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تستغرق وقتاً أطول لإصدار تقاريرها المالية مقارنة بالشركات ذات الرافعة المالية المنخفضة، وكذلك دراسة (Sakka and Jarboui, 2016) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية بين كلاً من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وكذلك دراسة (Hassan, 2016) والتي تشير نتائجها إلى أن وجود لجنة مستقلة للمراجعة تساعد في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة، ودراسة (محمود، ٢٠١٨) والتي توصلت لوجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة وذلك نتيجة لزيادة الشك المهني وأعمال المراجعة كنتيجة لإدارة الأرباح، وتعد الدراسة الحالية

امتداد لهذه الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على فترة إبطاء التقارير المالية، حيث تتناول تأثير عامل آخر وهو المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية، والجدول رقم التالي يوضح المفاهيم المختلفة لفترة إبطاء التقارير المالية:

جدول رقم (١) يوضح المفاهيم المختلفة لفترة إبطاء التقارير المالية

المصدر	المفهوم
Apadore and (Noor, 2019)	يرى أن هناك ثلاثة مفاهيم لفترة إبطاء التقارير المالية وهي: ■ فترة الإبطاء الكلية: وهي الفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير المالية. ■ فترة إبطاء المراجعة: وهي الفترة ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة. ■ فترة إبطاء الإدارة: وهي الفترة بين توقيع المراجعة على تقرير المراجعة وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير للجمهور.
Che- Ahmed and Abidin, (2008)	هي اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ التوقيع على التقرير المالي من قبل المراجع.
Lehtinen, 2019	هي الفترة ما بين نهاية السنة المالية وحتى تاريخ الإعلان عن الأرباح رسمياً.
Ahmed, 2016	هي الفترة الممتدة من اليوم التالي لنهاية السنة المالية حتى تاريخ إعلان المراجع عن رايه في تقريره المقدم للشركة.
Alsmady, 2018	هي الفترة التي تتمثل بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية؛ وتاريخ نشر التقارير في الصحف وتاريخ استلام هيئة سوق المال للتقارير.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الدراسات السابقة في هذا الشأن

٣/١/٦ أهمية إصدار تقرير المراجعة في التوقيت الملانم:

على المستوى الدولي فقد اهتمت الجهات الرقابية والتنظيمية خارج مصر بتقديم تقرير المراجعة في الوقت المناسب، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت المادة (٨١٨) من قانون Sarbanes – Oxleyact (SOX) الذي صدر عام ٢٠٠٢م إلى أهمية قيام الشركات بإصدار تقريرها المالية في أسرع وقت، كما حثت مراجعي الحسابات بالقيام بمجهود أكبر في أقل وقت ممكن لمراجعة هذه التقارير، كما ورد في المادة ٤٠٩ من ذات القانون بأن تتولى لجنة البورصة والأوراق المالية (SEC) بإلزام الشركات بسرعة الإفصاح عن أي تغييرات تحدث في مراكزها المالية، مما دفع لجنة البورصة والأوراق المالية (SEC) إلى الإعلان عن القواعد التنظيمية النهائية لتاريخ إصدار التقارير المالية، وذلك

يؤدي إلى سرعة إفصاح الشركات عن التقارير المالية السنوية في وقت قصير، فقد قامت اللجنة بتعديل فترة إصدار التقارير المالية من ٩٠ يومًا إلى ٧٥ يومًا، ثم إلى ٦٠ يومًا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ (الصيرفي، ٢٠١٧؛ حافظ، ٢٠٢٠) وقد قامت العديد من المنظمات المهنية بإصدار التشريعات التي تساعد على تخفيض فترة تأخير تقرير المراجع وتقديمه في التوقيت المناسب من خلال بذل المزيد من الجهد لتخفيض فترة تنفيذ عملية المراجعة، وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة (Doa and Badawy and Aly, 2018: AlBhoor and Khamees, 2016: Pham, 2014; منصور، ٢٠١٩) إلى أن التخصص الصناعي للمراجع يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير تقرير المراجع حيث أنه يؤثر عكسيًا على فترة تأخير التقارير، وعلى العكس من ذلك أشارت بعض الدراسات مثل دراسة (إبراهيم والبراك، ٢٠١٨) إلى وجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي للمراجع وفترة تأخير التقارير المالية الذي يعود إلى أن مكاتب المراجعة المتخصصة لا تحتاج وقت لفهم النظم المحاسبية والقواعد الضريبية ومتطلبات أنظمة التقارير المالية بالإضافة إلى اكتسابها خبرة اكتشاف الأخطاء وذلك يؤدي إلى مراجعة القوائم المالية للشركات محل المراجعة في أقل وقت ممكن وبالتالي انخفاض فترة التقارير المالية.

٤/١/٦ انعكاسات تطبيق المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية حيث توصلت دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠) لوجود علاقة عكسية بين المراجعة المشتركة وتأخر نشر التقارير المالية، كما توصلت دراسة (Ezat, 2015) لوجود علاقة سالبة بين بعض المتغيرات كأتعاب المراجعة والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والملكية الإدارية والملكية والحكومية مع فترة إبطاء تقرير المراجعة، وفي نفس السياق توصلت دراسة (Alfraih, 2016) إلى وجود علاقة عكسية بين بعض آليات المراجعة وفترة الإبطاء، في حين أشارت دراسة (Afify, 2009) إلى أن نوع المراجع لا يؤثر على فترة إبطاء تقرير المراجع.

وأشارت دراستي (Baldauf and Steckel, 2012: Kikhia and Albitar, 2020) إلى أن تقسيم العمل من خلال مكاتب المراجعة المشتركة في عملية المراجعة يساعد في تقليل فترة المراجعة، وبالتالي ينعكس ذلك على فترة الإبطاء سواء فترة إبطاء تقرير المراجع أو فترة الإبطاء الكلية؛ كما توصلت دراسة (Alfraih, 2016) من خلال اختبارها للعلاقة بين مجموعة من آليات حوكمة الشركات وفترة إبطاء تقرير المراجع لوجود علاقة طردية لبعض الآليات كالملكية الحكومية والملكية المؤسسية مع فترة الإبطاء وكذلك وجود علاقة عكسية بين آليات أخرى كحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والمراجعة المشتركة مع فترة الإبطاء، وفي البيئة المصرية توصلت دراسة (Ezat, 2015) لوجود علاقة موجبة بين بعض المتغيرات كحجم الشركة والرافعة المالية وخبرة المراجع مع فترة

إبطاء تقرير المراجع بينما كانت هناك علاقة سالبة بين بعض المتغيرات الأخرى كألعاب المراجعة والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والملكية الإدارية والملكية الحكومية مع فترة إبطاء تقرير المراجعة.

وفي ضوء ما سبق يمكن للمراجعة المشتركة أن تلعب دوراً مهماً في تحديد توقيت نشر التقارير المالية، لتصبح إشارة هامة لجودة المعلومات المحاسبية، ولدقة أعلى في إجراءات عملية المراجعة، الأمر ينعكس على توقيت نشر التقارير المالية.

٢/٦ العلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الإستثمار:

١/٢/٦ كفاءة الإستثمار من منظور محاسبي في ضوء النظريات المفسره لذلك:

يرى (Chen et al., 2011) ان كفاءة الإستثمار تتحقق عندما يتساوى مقدار الإستثمار الفعلي مع الإستثمار المتوقع والذي يحدد في ضوء فرص النمو المتاحة للشركة، إلا أنه في الواقع العملي فقد تفشل الشركات في تحقيق ذلك، فقد يحدث إفراط في الإستثمار "Over Investment" أو نقص في الإستثمار إلى أقل من اللازم "Under Investment" وهو ما يطلق عليه عدم كفاءة الإستثمار، ويعود عدم كفاءة الإستثمار إلى العديد من الأسباب التي من أهمها مشكلات الوكالة المتعلقة باستغلال الإدارة عدم تماثل المعلومات لتحقيق مصالحها الذاتية (Lie and Chen, 2019؛ Ullah et al., 2020؛ بلال، ٢٠٢٠؛ Menshawy et al., 2021؛ Bimo et al.).

وتشير كفاءة الإستثمار إلى قيام الشركات بالمشروعات ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة، ويرتبط كفاءة الإستثمار بالمستوى الأمثل للإستثمار عند تعادل المنفعة الحدية للإستثمار مع التكلفة الحدية لها، ويتم تحديدها من خلال زيادة القيمة الصافية للشركة (Chen et al. 2010; and Wang et al. 2015).

وتتمتع القرارات الإستثمارية بصفة الكفاءة عندما تقابل قيمة الإستثمار الفعلي مع قيمة الإستثمار المتوقع في نفس الفترة الزمنية في ضوء فرص النمو المتاحة، أما في حالة وجود نقص أو زيادة في قيمة الإستثمار الفعلي عن المتوقع فإن هذه القيمة تشير إلى عدم كفاءة القرارات الإستثمارية (مليجي، ٢٠١٩).

ومن خلال ما سبق يمكن استنباط ما يلي:

- أن كفاءة الإستثمار "Investment Efficiency" تعني قيام الشركات بالمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتاحة لها، واختيار وتنفيذ المشروعات الإستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجبة، ورفض المشروعات الإستثمارية ذات صافي القيمة الحالية السالبة، مع الأخذ في الاعتبار المستوى الأمثل للإستثمار والذي يتحقق عند تعادل المنفعة الحدية للإستثمار مع التكلفة الحدية له، الأمر الذي يؤثر على كفاءة الإستثمار.
- تتأثر كفاءة الإستثمار بمجموعة من المحددات منها: توافر رأس المال ومصادر التمويل اللازمة، جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات، القدرة الإدارية وخصائص

ومهارات الإدارة، الدور الرقابي من خلال آليات حوكمة الشركات (ومن هنا المراجعة الخارجية) والرقابة المؤسسية.

وبشأن النظريات المفسرة لكفاءة الاستثمار، فقد اهتمت الدراسات المحاسبية (Biddle et al. 2009; Gao and Yu 2020) بتحليل النظريات المفسرة لكفاءة الاستثمار ومحدداته، حيث أوضحت النظرية الكلاسيكية الحديثة Neo-classical Theory ومن ضمنها نظرية الوكالة أن هدف الشركة الوصول لمستوى الاستثمار الأمثل وتقوم الشركات بالاستثمار حتى تتعادل المنافع الحدية من الاستثمار مع التكاليف الحدية للاستثمار، والتي تتأثر بتكاليف إنشاء الأصول الرأسمالية الجديدة. ويحصل المديرون على التمويل للمشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق وحصول المستثمرين على النقدية الفائضة من الاستثمار (Biddle et al. 2009; Gao and Yu 2020)

ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory فإن كفاءة الاستثمار يعد وسيلة للشركات لتحقيق أداء مالي واجتماعي مرتفع لمقابلة متطلبات أصحاب المصالح بالشركات، حيث أن ارتفاع المقدرة الإدارية والاستراتيجية للإدارة تؤدي إلى زيادة كفاءة الاستثمار، وبالتالي تحسن الأداء المالي والاجتماعي، خاصة مع توافر الموارد المالية اللازمة لأداء الشركة لمسئوليتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح المختلفة، وبما يزيد من مزايها التنافسية (Biddle et al. 2009; Gao and Yu 2020)

وقد اهتمت مجموعة من الدراسات والأدبيات المحاسبية بدراسة المحددات والعوامل التي يتوقف عليها كفاءة الاستثمار، وفي هذا السياق أشارت دراسة كل من: (Biddle et al., 2009)؛ محمد (2020)، بلال (2020) إلى أن من أهم هذه المحددات: جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات، والقدرة الإدارية وخصائص ومهارات الإدارة في اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق المستوى الأمثل للاستثمار، وتوفير رأس المال ومصادر التمويل اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، والدور الرقابي من خلال تفعيل آليات حوكمة الشركات والرقابة المؤسسية لتخفيض الآثار السلبية لمشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات.

وفي نفس السياق فقد أشارت دراسة (Verdi, 2006) إلى العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، أن هناك علاقة قوية بين جودة التقارير المالية ونقص الاستثمار في الشركات ذات قيود التمويل وتشتت الملكية، ومع ذلك وجد أدلة متباينة حول الأثر على نقص الاستثمار للشركات التي تواجه قيود التمويل، ويوضح أيضاً أن العلاقة أقوى بالنسبة للشركات الأقل تغطية من جانب المحللين الماليين وقد أشار (Biddle and Hilary, 2006) إلى أن ارتفاع جودة التقارير المالية يعزز من كفاءة الاستثمار عن طرق الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والموردين الخارجيين لرأس المال، وعلى نحو مماثل يرى (Biddle et al., 2009) أن ارتفاع جودة التقارير المالية يحسن من كفاءة

الاستثمار عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات التي تثير وجود مشاكل وكالة مثل الخطر الأخلاقي والاختيار العكسي والتي تعيق الاستثمار الفاعل. أيضاً أشارت دراسة (Wang et al., 2015) إلى أن جودة التقارير المالية ترتبط سلباً بـ كلاً من نقص الاستثمار وزيادة الاستثمار، كما ترتبط تلك الجودة بدرجة أكبر بالاستثمار الزائد للشركات التي تلديها تدفقات نقدية حرة أكبر مما يوحي بأن جودة التقارير يمكن أن تقلل عدم تماثل المعلومات الناتج من وجود مشاكل وكالة بين المديرين والمستثمرين وبالتالي تنخفض التكلفة التي يتحملها المساهمين لمراقبة المديرين مما يحسن اختيار المشروع. ويشير الباحثون من خلال ما سبق إلى أنه من أهم محددات جودة التقارير المالية أن يتم تقديمها في التوقيت المناسب والتقليل من فترة إبطاء التقارير المالية بما يعمل على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٢/٢/٦ انعكاسات تطبيق المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار:

تناولت العديد من الدراسات تأثير المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين والمقرضين، حيث أشارت دراسة (Strickett and Hay, 2015) لوجود علاقة بين كلا من المراجعة المشتركة ورأي المراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار والتصنيفات الائتمانية، كما أكدت (Cha et al., 2016) أنه لا يمكن الاعتماد على التقارير المالية في التنبؤ ببداية قرار منح الائتمان إلا بعد التأكد من دقتها، ويعتبر رأي مراجع الحسابات إشارة هامة لمدى دقة تلك التقارير ومصادقيتها، وفي البيئة المصرية كانت دراسة (سمعان وأحمد، ٢٠١٩) حيث توصلت لوجود أثر للمراجعة المشتركة في تفعيل خاصيتي "تكلفة الدين وحجمه" كاشتراطين لمنح الائتمان المصرفي في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك مع كون أحد أعضائها من كبرى مكاتب المراجعة "Big 4" إلى الدرجة التي يمكن القول فيها بأن تأثير المراجعة المشتركة على تكلفة وحجم الدين مرهون بتشكيلة فريق المراجعة المشتركة، كما توصلت دراسة (متولي، ٢٠١٩) لوجود علاقة طردية بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري.

وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة حول تأثير المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار حيث توصلت دراسة (Park et al., 2017) إلى وجود فرق في كفاءة الاستثمار بين الشركات المدرجة وغير المدرجة وتأثير المراجعة من قبل الـ Big4 على كفاءة الاستثمار. وأظهرت نتائج دراسة (Siregar and Nuryanah, 2018) وجود ارتباط معنوي وإيجابي بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، ولم تظهر النتائج وجود تأثير مباشر أو معدل لجودة المراجعة على كفاءة الاستثمار.

وتوصلت دراسة (Boubaker et al., 2018) إلى وجود علاقة عكسية (طردية) بين طبيعة المراجعة وعدم كفاءة الاستثمار. -، لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم دليلاً عملياً من البيئة المصرية عن العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وإنعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار في ضوء بعض المتغيرات، بما يساهم في تقليل والحد من الجدل

والنقاش المثار حول تلك العلاقة بما ينعكس على كفاءة الاستثمار في واقع بيئة الأعمال المصرية.

ومن خلال ما سبق يتضح مدى العلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار، حيث تعمل المراجعة المشتركة على توفير التقارير المالية في التوقيت المناسب وكذلك التحسين من جودة تلك التقارير الأمر الذي يسهم في تحسين كفاءة الاستثمار.

٣/٦ العلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار:

تتضح العلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار من خلال ما يلي:

- تعتمد قيمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية بشكل كبير على توقيتها حيث يعتبر شرطاً رئيسياً لزيادة كفاءة السوق وزيادة مستوى الشفافية وتحقيق النزاهة وبالتالي زيادة جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية (Al Daoud et al., 2014).
- توقيت نشر التقارير المالية يعتبر عاملاً حاسماً أو أساسياً في التأثير على فائدة المعلومات التي تحملها التقارير المالية للمستخدمين الذي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم، كما أن التوقيت المناسب أحد الخصائص النوعية الدالة على جودة المعلومات المحاسبية (Ayemere and Elijah, 2015).
- التوقيت غير المناسب يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة، ويترتب على ذلك إحجام المستثمرين عن شراء أسهمها، ولجوء المستثمرين لمصادر أخرى بديلة للمعلومات، كما أنه يدفع المديرين في الشركة باستغلال هذه المعلومات في التعاملات مما يساعدهم على تحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في سوق رأس المال. (محمد، ٢٠١٢)

ومن خلال ما سبق يتضح ان التقليل من فترة إبطاء التقارير المالية يسهم في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال توفير التقارير المالية في التوقيت المناسب الأمر الذي يعمل على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٤/٦ انعكاسات العلاقة التفاعلية بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار:

تتضح أهم الانعكاسات للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار من خلال ما يلي:

- أن المراجعة المشتركة تُعد أحد مداخل تعزيز جودة التقارير والقوائم المالية (Rawehe et. al., 2015) خاصة فترة إبطاء التقارير المالية، وتحقيق جودة المراجعة، والحد من ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار.
- تطبيق المراجعة المشتركة قد يعزز من سمعة الشركة Enhance Reputation، خاصة إذا كان أحد مكثبي المراجعة من الـ Big4، بما يسهم في تقليل فترة إبطاء التقارير المالية وهو ما ينعكس إيجاباً على تعزيز كفاءة الاستثمار.

- يمكن أن تساهم المراجعة المشتركة في تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركة (حافظ، ٢٠١٥؛ غالي، ٢٠١٨؛ Lobo et al., 2019; ElAssy, 2015)، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وخلق فرص استثمارية إضافية للشركة (Alhadi et al., 2017)، والحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح، وهذا ينعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار.
- تعمل المراجعة المشتركة على زيادة قدرة المراجعين على اكتشاف التحريفات الجوهرية Misstatements، وتحسين جودة التقارير المالية وتقديمها في التوقيت الملائم واكتشاف والتنبؤ بمخاطر العسر المالي Financial Distress والإفلاس Bankruptcy، مما يؤدي لتحسين الأداء المالي للشركة وتحسين كفاءة الاستثمار وزيادة كفاءة الأسواق المالية وتخفيض خطر المعلومات Information Risk أمام متخذي القرارات، واستعادة ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين (يوسف، ٢٠١٥؛ Ziaee, 2018; Mandour et al., 2014)، وهو ما ينعكس إيجاباً على تعزيز قيمة أسهم الشركة، وقرارات المستثمرين وتنشيط سوق الأوراق المالية وبالتالي كفاءة الاستثمار.
- أنه من الضروري لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة أن يتم توفير المعلومات في التوقيت المناسب، وبذلك فإن المراجعة المشتركة تساهم في توفير التقارير المالية في التوقيت المناسب من خلال تقليل فترة إبطاء التقارير المالية سواء كانت فترة إعداد التقارير المالية أو فترة المراجعة، بما ينعكس على كفاءة الاستثمار.

ويمكن تحديد آليات تفعيل المراجعة المشتركة والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير في تقليل فترة إبطاء التقارير المالية في بيئة الممارسة المهنية في مصر بما ينعكس على كفاءة الاستثمار – من وجهة نظر الباحثون- من خلال ما يلي:

- الحصول على فهم أفضل لأهداف واستراتيجيات وأنشطة الشركة محل المراجعة، وتوثيق أعمال المراجعة المشتركة بما يساهم في تقليل فترة المراجعة.
- التخصص المهني لأحد مكنتبي المراجعة – على الأقل - في نشاط الشركة محل المراجعة بما يساهم في تقليل فترة إبطاء التقارير المالية.
- تعيين أحد مكنتبي المراجعة القائمين بالمراجعة المشتركة من غير المكاتب الأربعة الكبرى (Non Big4).

- استخدام جلسات العصف الذهني BrainStorming بين مكنتبي المراجعة القائمين بعملية المراجعة المشتركة لتقليل فترة إبطاء التقارير المالية.
- إصدار معيار خاص بالمراجعة المشتركة، ويشير الباحثون إلى أهمية ذلك لتقليل فترة إبطاء التقارير المالية بما ينعكس على كفاءة الاستثمار. ويمكن الاسترشاد بالإصدارات المهنية المتعلقة بالمراجعة المشتركة والتي تتمثل في ثلاثة معايير، وهى: معيار المراجعة الهندي (SA No. 299) Standard of Auditing الصادر عن معهد

المحاسبين القانونيين الهندي عام ١٩٦٦م، معيار الممارسة المهنية الفرنسي Norme (Exercice Professionnel NEP No. 100) الصادر عام ٢٠٠٧م، ومعيار المراجعة السنغافوري (AGS No. 10) الصادر، الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين السنغافوري عام ٢٠١٢م.

٥/٦ تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة واشتقاق فروض البحث:

يعرض الباحثون في هذا الجزء من البحث بعض الدراسات والأدبيات المحاسبية السابقة والتي تم الإطلاع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك على النحو الآتي:

١/٥/٦ دراسات اهتمت بالعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية:

هدفت دراسات (El Assy, 2015; Bedard et al., 2012) توضيح أشكال المراجعة المشتركة وعلاقة ذلك بإصدار تقرير المراجعة حيث يتم تنفيذ عملية المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من (Big4)، أو مكتب من (Big4) ومكتب من (Non Big4)، أو مكتبين من (Non Big4). حيث توصلت إلى أن المراجعة المشتركة تؤثر إيجابياً على فترة إصدار تقرير المراجعة.

واستهدفت دراسة (Apadore and Noor (2019) تحليل العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وبين فترة تأخير تقرير المراجع وذلك بالتطبيق على ١٨٠ شركة من الشركات المقيدة في بورصة ماليزيا وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المعنية تستغرق في المتوسط ما يعادل ١٠٠ يوم لإصدار تقرير المراجعة، وأيضاً أشارت إلى وجود علاقة معنوية بين فترة تأخير تقرير المراجع وكلا من حجم الشركة ولجنة المراجعة، وأشارت أيضاً بعدم وجود علاقة معنوية بين فترة تأخير تقرير المراجع وكل من استقلالية لجنة المراجعة.

واختبرت دراسة (Azzouzi, 2014) أثر فترة التعاقد مع شريك المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة عملية المراجعة المشتركة، وذلك لعينة مكونة من (١٤٣) شركة من الشركات المسجلة ببورصة باريس خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢م. وقد توصلت الدراسة إلى أن طول فترة التعاقد مع المراجعين في عملية المراجعة المشتركة تؤثر سلبياً على الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي تحسن جودة عملية المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لوجود مراجع من مكاتب المراجعة الكبرى Big4 ضمن عملية المراجعة المشتركة على جودة المراجعة.

وهدف دراسة (Ezat, 2015) إلى فحص تأثير العوامل المرتبطة بالمراجعة وهي تخصص شركة المراجعة ومدة المراجعة وأتعاب المراجعة والمراجعة المشتركة على تأخر تقرير المراجعة للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المتعلقة بمراجعي الحسابات

تؤثر على تأخير تقرير المراجعة وأن الشركات المصرية تستغرق ٧٧ يومًا من نهاية تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ تقرير المراجعة، وأشارت أيضًا إلى أن تخصص المراجعة ومدة المراجعة وأتعاب المراجعة والمراجعة المشتركة لهم تأثير سلبي على فترة تأخير التقارير المالية (ARL) باستثناء حجم الشركة والرافعة المالية.

وأشارت دراسة (الصيرفي، ٢٠١٧) إلى أهم العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية، وذلك بالتطبيق على (٥٠) شركة من الشركات المساهمة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠١٥م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن فترة تأخير تقرير مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة تتأثر بكل من تاريخ نهاية السنة المالية ورأي مراجع الحسابات، كما أن فترة تأخير تقرير مراجعي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات تتأثر بكل من حجم المنشأة لمراجع الحسابات ومديونية الشركة ونوع الرأي الفني لمراقب الحسابات بالجهاز، كما أنه لا يوجد تأثير لمتغيرات (حجم الشركة وربحية الشركة وجهد المراجع) على كلا الفترتين.

وهدف دراسة (Asmara and Situanti (2018 إلى تقييم أثر مدى ارتباط مكتب المراجعة وحجم الشركة على فترة تأخير التقارير المالية بالتطبيق على ٣٠ شركة من الشركات المدرجة بقطاع السلع الاستهلاكية في بورصة إندونيسيا (IDX) خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدة ارتباط مكتب المراجعة وحجم الشركة ليس لها أي تأثير معنوي على فترة تأخير التقارير للمراجع وأن التأخير في مدة ارتباط مكتب المراجعة يؤثر بشكل كبير على تحسين توقيت التقارير.

واختبرت دراسة السيد (٢٠١٨) أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع بغرض تخفيض فترة تأخير تقرير المراجع وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية بالتطبيق على عينة عددها (١٦) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في البورصة المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، وتاريخ نهاية السنة المالية) وفترة تأخير تقرير المراجع، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين كلا من (الربحية، والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة وحجم مكتب المراجعة) وفترة تأخير تقرير المراجع، وعدم وجود فروق معنوية بين مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للمحاسبات حول متوسط فترة تأخير تقرير المراجع.

وأشارت دراسة زعرب والدحدوح (٢٠١٨) إلى العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الفلسطينية المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك بالتطبيق على (٤٨) شركة مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين مدة توقيت إصدار التقرير المالي وبين مديونية الشركة، وأشارت أيضًا إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار التقارير وبين نتيجة أعمال

الشركة فكلما ذات ربح الشركة نقصت فترة إصدار التقرير المالي وكلما كان هناك مؤشرات للخسارة زادت فترة إصدار التقارير، وأشارت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين مدة إصدار التقارير وبين فترة المراجعة، وأيضاً وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وفترة إصدار التقارير.

وهدفـت دراسة (Wiyantoro and Usman (2018 إلى تقييم تأثير مدة تعاقد مكتب لمراجعة وجودة عملية المراجعة على فترة تأخير التقارير المالية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدة تعاقد مكتب المراجعة لها تأثير سلبي على فترة تأخير تقارير المراجعة أشارت أيضاً إلى وجود تأثير سلبي لجودة عملية المراجعة على فترة تأخير تقارير المراجعة.

واختبرت دراسة وهدان (٢٠١٨) أثر الرقابة الداخلية في نظم ERP على فترة تأخير التقارير المالية وأيضاً مدى تأثير أبعاد الرقابة الداخلية على فترة تأخير التقارير المالية بالتطبيق على (١٠) شركات داخل كل قطاع منها خمس شركات تطبق نظم ERP وخمس شركات لا تطبق نظم ERP بكل قطاع وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦م، وقد أشارت الدراسة إلى وجود تأثير لأبعاد الرقابة الداخلية في نظم ERP على فترة تأخير التقارير المالية بشركات قطاع العقارات.

وتناولت دراسة (Aljaaidi et al (2019 تحليل مدى ارتباط نشاط لجنة المراجعة بفترة تأخير تقرير المراجع وذلك بالتطبيق على عينة عددها (٥٧٣) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نشاط لجنة مراجعة الحسابات يساهم في انخفاض فترة تأخير تقرير المراجع.

وهدفـت دراسة (حسين، ٢٠١٩) إلى قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة على الثقة في التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (٨٢) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٧م. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤثر إيجابياً وبدرجة أكبر على الثقة في التقارير المالية مقارنة بالمراجعة الفردية، كما لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف المزيج المستخدم في تطبيق المراجعة المشتركة على الثقة في التقارير المالية.

وأشارت دراسة سليم (٢٠١٩) إلى أثر كل من خصائص مجلس الإدارة وهكل الملكية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري بالتطبيق على عينة مكونة من ١٧ قطاعاً وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن آليات الحوكمة الداخلية لها تأثير معنوي على توقيت نشر التقارير المالية، وأيضاً أشارت إلى أن متوسط فترة إبطاء المراجعة ٧٢ يوماً في حين بلغت أطول فترة ١٢٠ يوماً وأقل فترة ٢٢ يوماً، وأن معظم الشركات التي

نشرت تقاريرها المالية خلال مدى أقل من ٦٠ يومًا تم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة خارجية متخصصة قطاعيًا.

وقامت دراسة (Raweh et al (2019 باختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفترة تأخير تقرير المراجع بالتطبيق على (٢٥٥) شركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠١٧، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين حجم لجنة المراجعة وبين فترة تأخير تقرير المراجع.

وقدمت دراسة مطاوع (٢٠١٩) العوامل المشتركة المؤثر في فترة تأخير تقرير مراجع الحسابات وتقرير مراقب الحسابات في البيئة المصرية بالإضافة إلى دراسة تأثير الخصائص المرتبطة بتشكيل وأداء مجالس إدارات الشركات على فترة تأخير تقرير مراجع الحسابات بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سلطة مراجع الحسابات وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات، وأشارت أيضًا إلى وجود علاقة معنوية بين فترة تأخير إصدار تقارير المراجعين الخارجيين واختلاف الخصائص بين مكاتب المراجعة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين تاريخ انتهاء السنة المالية للعميل وفترة تأخير تقرير مراجع الحسابات.

واستهدفت دراسة الوكيل (٢٠٢٠) دراسة أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق المراجعة المشتركة وتأخير إصدار تقرير المراجعة إلى وأن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة من خلال الميزج (Big4- Big4) يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة بمقدار ٢٥ يومًا على الرغم من أن تطبيق المراجعة المشتركة من خلال يؤدي إلى تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة بمقدار ٢١ يومًا تقريبًا، أما تطبيق المراجعة المشتركة من خلال الميزج (Big4- Non Big4) يؤدي إلى تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة بمقدار يومين فقط.

وهدف دراسة القزاز وآخرون (٢٠٢٢) إلى علاقة المراجعة المشتركة بفترة إبطاء التقارير المالية كأحد مقاييس توقيت النشر، وأيضًا فعالية تأثيرات المراجعة المشتركة في حالة أن أحد أعضائها من المكاتب الكبرى، وقد تم ذلك بالاعتماد على ٩٦٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠، وقد توصلت الدراسة إلى صدق تأثير المراجعة المشتركة بشرط أن يكون أحد شركائها من كبرى المكاتب الـ Big4 على فترة إبطاء التقارير المالية. كذلك فقد أشارت دراسة (القزاز وآخرون، ٢٠٢٢) إلى وجود تأثير للمراجعة المشتركة على فترة تأخير التقارير المالية بشرط أن يكون أحد شركائها من كبرى المكاتب الأربعة (Big4).

وتناولت دراسة (El Demiry (2023 تقييم تأثير خصائص لجنة المراجعة على فترة تأخير التقارير المالية وذلك بالتطبيق على عينة عددها (٥٠) شركة من الشركات

المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على فترة تأخير التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي لنوع رأي المراجع على فترة تأخير التقارير المالية.

- ومن خلال تلك الدراسات يمكن اشتقاق الفرض الأول على النحو التالي:
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية. ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:
- الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء النشر.
 - الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء المراجعة.
 - الفرض الفرعي الثالث: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.

٢/٥/٦ دراسات اهتمت بالعلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار:

هدفت دراسة (Gramling et al., 2011) إلى اختبار أثر العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وقيام مكتب المراجعة بأداء خدمات المراجعة لأكثر من عميل في ذات الوقت على أسعار أسهم الشركات محل المراجعة، وذلك لعينة مكونة من (٢٠٢) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧م. وقد توصلت الدراسة إلى تأثير قيمة الشركة محل المراجعة بتقارير المراجعة الأخرى الصادرة من نفس مكتب المراجعة لعملائه الآخرين، كما أن قيام مكاتب المراجعة- عندما يكون كلاهما من Non Big4- بقبول عملاء آخرين له تأثير سلبي على قيمة أسهم الشركات التي يتم مراجعتها في ذات الوقت وبخاصة أسهم العميل الأول.

واستهدفت دراسة (Bae and Choi (2012 إلى التحقق مما إذا كانت كفاءة الاستثمار في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين في الصناعة أعلى من كمالات اتجهت الدراسات المحاسبية مثل (Richardson, 2006; Edwards et al. 2016; and Mukundham et al. 2019, and Zheng, 2019) إلى تحليل العلاقة بين التجنب الضريبي وكفاءة الاستثمار. فأشارت تلك الدراسات إلى أن أنشطة التجنب الضريبي تميل لزيادة عدم المعلومات داخل الشركة ومشاكل الاختيار العكسي من جانب الإدارة نتيجة ممارسات التجنب الضريبي، بما يخل بشروط وحوافز عقود الإدارة، وزيادة مشاكل الوكالة. واختبرت دراسة (Moeinadin et al. (2019 أثر جودة المراجعة على الإفراط في الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة طهران، وتم اختيار عينة من الشركات التي تنتمي لثلاث صناعات: الأسمت والمعادن الأساسية وقطع غير السيارات خلال الفترة من ٢٠٠٩م إلى

٢٠١٢م، وتم استخدام مدة المراجعة وخبرة وتخصص المراجع لقياس جودة المراجعة، أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية معنوية بين تخصص المراجع الاستثمار المفرط.

وهدفت دراسة (متولي، ٢٠١٩) إلى توضيح العلاقات التأثيرية للمراجعة المشتركة على الحد من إعادة صياغة القوائم المالية ودقة تقرير المراجع الخارجي، وبالتالي قياس أثرها على أسعار الأسهم للشركات، وذلك لعينة مكونة من (١٧) شركة مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٢م. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية والتطبيقية المتباينة، ويرجع هذا التباين في النتائج إلى حداثة تطبيق برامج المراجعة المشتركة في السوق المهني للمراجعة، كما أن هناك علاقة طردية إلى حد كبير بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

واختبرت دراسة (Benali, 2019) أثر وجود اثنين من مراجعي الحسابات أو أكثر من مكاتب المراجعة الكبرى Big4 وبعض آليات حوكمة الشركات على ثقة المستثمرين وانعكاس ذلك على أسعار الأسهم للشركات المسجلة بالبورصة الفرنسية، وذلك لعينة مكونة من (١٤٥) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠م. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة تقلل من إعادة صياغة القوائم المالية وتزيد من قيمة السهم، كما أن المراجعة المشتركة تسهم في رفع كفاءة قرارات المستثمرين،

كذلك اختبرت دراسة (Lobo et al., 2019) أثر المراجعة على جودة المراجعة-مقاسة بالتحفظ المحاسبي-، وذلك لعينة مكونة من (٩١) شركة من الشركات الفرنسية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢م. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة من خلال المزيج Big4 & Non Big4 يجعل التقارير المالية أكثر تحفظاً، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الثقة في التقارير المالية وجودة المراجعة بما ينعكس على مستوى الاستثمار.

كما اختبرت دراسة (الجبر والسعدون، ٢٠١٤) تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك لعينة من الشركات السعودية المسجلة بسوق الأسهم -بلغ عدد مشاهدات العينة ٥٠٧ مشاهدة- خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام، وكذلك لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) في تنفيذ المراجعة المشتركة.

وقامت دراسة (الديسبي، ٢٠١٤) بتقديم دليل عملي باستخدام البيانات الفعلية للشركات المساهمة المصرية عن مدى تقييد ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لكل من جودة المراجعة وجودة التقرير المالي في ظل المراجعة المشتركة بالمقارنة مع المراجعة الفردية Single Audit، وذلك لعينة مكونة من (١٠٧) شركة من أربعة قطاعات من الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١م. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود إختلافات في جودة المراجعة بين عمليات المراجعة

المشتركة التي يشارك فيها أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى والتي لا يتواجد فيها أي من هذه المكاتب.

واختبرت دراسة (الهردي، ٢٠١٥) تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف جوهري بين البنوك التجارية من حيث جودة الإفصاح في القوائم المالية، كما لا يوجد أي تأثير جوهري إلى أن هناك جودة أعلى للقوائم المالية المنشورة للبنوك التي تجمع بين مكنتي مراجعة من الأربعة الكبار مقارنة بحالة الجمع بين مكنتين من غير الأربعة الكبار، كما أن جودة التقرير المالي مقياسة بعنصر محدد (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) كان أعلى بصورة جوهريّة في البنوك التي تستعين بمراجعين من الأربعة الكبار مقارنة بالأنواع الأخرى من مكاتب المراجعة.

كذلك اختبرت دراسة (علي، ٢٠١٥) العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية (الفردية- الثنائية- المشتركة) وجودة التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (٣٠) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٩م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للمراجعة الخارجية الثنائية والمشاركة على جودة التقارير المالية. كما اختبرت دراسة (صالح، ٢٠١٥) أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية، وذلك لعينة مكونة من (٤٣) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠١٤م، وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة لا تسهم في تحسين جودة المراجعة، ولكنها تسهم في تخفيض درجة التركيز في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية.

وهدف دراسة (يوسف، ٢٠١٥) إلى اختبار والتحقق من أثر مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة وذلك من خلال اختبار مدى قدرة مدخل المراجعة المشتركة على تحسين قدرة مراقب الحسابات في اكتشاف الغش في القوائم المالية والتقرير عنه، وذلك من خلال حالة تجريبية افتراضية لقوائم مالية بها تحريفات جوهريّة وتم تقسيم المشاركين إلى عيّنتين، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقديرات مراقبي الحسابات لمخاطر الغش في القوائم المالية الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة أعلى مقارنة بتقديرات مراقبي الحسابات لتلك المخاطر، الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة الفردية، كما أن مراقبي الحسابات الذين يؤدون المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة يكونون أكثر كفاءة في كشف الغش والتقرير عنه مقارنة بمراقبي الحسابات الذين يؤدون المراجعة وفقاً لمدخل المراجعة الفردية.

واختبرت دراسة (Velte & Azibi, 2015) أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على الاستحقاقات غير العادية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، وذلك لعينة مكونة من (٣٠٧) شركة فرنسية وألمانية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢م. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة مقياسة بإدارة الأرباح.

وتناولت دراسة (أبو جبل، ٢٠١٦) تحليل أثر العلاقة بين تفعيل المراجعة المشتركة وتحسين جودة عملية المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية، وذلك لعينة مكونة من (١٠) شركات مسجلة في بورصتي القاهرة والأسكندرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٩م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتفعيل المراجعة المشتركة على قيام مراجع الحسابات باكتشاف تحريفات بالقوائم المالية ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح، كما يوجد اختلاف في جودة المراجعة في ظل وجود أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن طرفي المراجعة.

كما هدفت دراسة (مندور، ٢٠١٦) إلى تحديد أثر التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (٤٨) شركة- (١٣) شركة تطبق مدخل المراجعة المشتركة و(٣٥) شركة تطبق مدخل المراجعة الفردية- من الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، بينما لا يوجد تأثير معنوي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بتفعيل مدخل المراجعة الفردية.

كما استهدفت دراسة (Bisogno & Deluca, 2016) اختبار أثر المراجعة المشتركة الاختيارية على جودة التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (١٢٣٤٤) شركة من الشركات الصناعية الإيطالية صغيرة ومتوسطة الحجم غير المقيدة بسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٠م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح ودقة القوائم المالية في الشركات الاستثمارية صغيرة ومتوسطة الحجم، كما أنه كلما زاد حجم الشركة وتعددت عملياتها كلما زادت الحاجة لتطبيق المراجعة المشتركة.

واختبرت دراسة (Dashtbayaz and Mohammadi (2016) العلاقة بين طبيعة المراجعة وكفاءة الاستثمار، وتكونت عينة الدراسة من ٩٤ شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٥م بإجمالي ٤٧٠ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين طبيعة المراجعة وكفاءة الاستثمار.

كذلك فقد هدفت دراسة (Park et al. (2017 إلى دراسة الفرق في كفاءة الاستثمار بين الشركات المدرجة وغير المدرجة وتأثير المراجعة من قبل الـ Big4 على كفاءة الاستثمار، لعينة من الشركات المدرجة وغير مدرجة في بورصة كوريا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤م بإجمالي ٧٥٤٧٨ مشاهدة، وتم قياس كفاءة الاستثمار باستخدام بواقي نموذج التنبؤ بالاستثمار كدالة لفرص النمو وفقاً لدراسة (Chen et al. (2011) وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة لديها كفاءة استثمارية أعلى بكثير من الشركات غير المدرجة، كما وجد أن الشركات المدرجة التي تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربع الكبرى Big4 تتمتع بكفاءة استثمار أعلى.

وهدفت دراسة (Siregar and Nuryanah (2018 إلى فحص تأثير جودة التقارير المالية وجودة المراجعة على كفاءة الاستثمار، وفحص ما إذا كانت جودة المراجعة تُعدل العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، حيث تمثلت عينة الدراسة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة ٢٠١٢م – ٢٠١٥م بإجمالي ٦٦٨ مشاهدة، وتم قياس كفاءة الاستثمار بالاعتماد على الفروق بين المستوى الفعلي للاستثمار والمستوى الأمثل لاستثمار باستخدام فرص النمو وفقاً لدراسة (Chen et al. (2011 واعتمدت الدراسة على حجم مكتب المراجعة (Big4 or Non- Big4) لقياس جودة المراجعة، وأظهرت النتائج وجود ارتباط معنوي وإيجابي بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، ولم تظهر النتائج وجود تأثير مباشر أو مُعدل لجودة المراجعة على كفاءة الاستثمار.

واختبرت دراسة (Boubaker et al. (2018 العلاقة بين جودة المراجعة وكفاءة الاستثمار، وذلك من خلال عينة مكونة من ١٢٥ شركة مدرجة في بورصة فرنسا خلال الفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٥م، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية (طردية) بين جودة المراجعة وعدم كفاءة الاستثمار.

واختبرت دراسة (Shahzad et al. (2019 تأثير كل من جودة التقارير المالية وجودة المراجعة على كفاءة الاستثمار، لعينة مكونة من ١٩٠ شركة مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٤م بإجمالي ١٥٢٠ مشاهدة، وإعتمدت الدراسة على حجم مكتب المراجعة (Big4 or Non – Big4) لقياس جودة المراجعة، كما استخدمت القيمة المتبقية لنموذج الاستثمار (Biddle et la. (2009 لقياس كفاءة الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة التقارير وجودة المراجعة يرتبطان بارتفاع كفاءة الاستثمار، كما توصلت الدراسة إلى أن المراجعة التي تتم بواسطة Big4 تقلل من فجوة المعلومات وتقلل من مشاكل الخلل الأخلاقي ومشاكل الاختيار العكسي مما يزيد من كفاءة الاستثمار.

وهدفت دراسة (Assad and Alshurideh (2020 إلى دراسة تأثير جودة التقارير المالية وجود المراجع على كفاءة الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك دراسة أثر جودة المراجعة كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، وتكونت عينة الدراسة من الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥م بإجمالي ١٥٠ مشاهدة، وتم قياس كفاءة الاستثمار بالاعتماد على الفروق بين المستوى الفعلي للاستثمار، والمستوى الأمثل للاستثمار باستخدام فرص النمو وفقاً لدراسة (Chen et al., (2011، كما اعتمدت الدراسة على حجم مكتب المراجعة (Big 4 or Non- Big4) لقياس جودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية لها علاقة معنوية وإيجابية بكفاءة الاستثمار، بالإضافة إلى النتائج التي تشير إلى أن جودة المراجعة لها تأثير إيجابي مباشر على كفاءة الاستثمار

ولها تأثير إيجابي كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار ولكن هذا التأثير غير معنوي، وبالتالي لا يوجد تأثير مباشر أو مُعدل لجودة المراجعة على كفاءة الاستثمار.

وقامت دراسة منصور (٢٠٢١) بدراسة واختبار تأثير جودة المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار، واختبار تأثير بعض المتغيرات المُعدلة على هذه العلاقة ومنها التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، سمعة مراقب الحسابات، حجم مكتب المراجعة، مدة المراجعة، والقطاع الصناعي لمنشأة عميل المراجعة، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية معنوية بين جودة المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار، ووجود تأثير لكل من تخصص مراقب الحسابات وسمعته، وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات مُعدلة على هذه العلاقة، وعدم وجود تأثير لكل من مدة المراجعة، والقطاع الصناعي لمنشأة عميل المراجعة كمتغيرات مُعدله على هذه العلاقة.

وأشارت دراسة البردوني (٢٠٢٣) إلى قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGC100، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتعقد التقارير المالية، وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين تعقد التقارير المالية، وكفاءة الاستثمار، ووجود أثر إيجابي ذو تأثير معنوي للمراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

وأشارت دراسة (عبد الحليم، سرور، ٢٠٢٣) إلى تقييم أثر تطبيق المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين في بيئتي الأعمال المصرية والسعودية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة تؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية.

ومن خلال تلك الدراسات يمكن اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار

٣/٥/٦ دراسات اهتمت بالعلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار

تناولت دراسة (Pham et al, 2014) بتحليل العلاقة بين فترة تأخير تقرير المراجعة وفرص الاستثمار في الشركات الكبرى في أمريكا وذلك بالتطبيق على بعض الشركات في السوق الأمريكية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢م، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات كثيفة الاستثمارات ذات رأس المال الكبير عرضة للتأخير في تقرير المراجعة، وأشارت أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين الشركات كثيفة الاستثمارات وفترة تأخير التقارير المالية. كما توصلت أيضاً دراسة (Ezat, 2015) إلى وجود علاقة سالبة بين بعض المتغيرات كأتعاب المراجعة والمراجعة المشتركة على فترة تأخير التقارير المالية.

واستهدفت دراسة (الرشيد، لبغصين، ٢٠١٤) معرفة وجهة نظر المستثمر في بورصة الأوراق المالية والبيانات التي يتم تقديمها للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأيضاً معرفة مدى أهمية وملائمة التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية لقرارات الاستثمار، والتعرف على العلاقة بين أهمية البنود المتعلقة بالأدوات المالية ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن متخذي القرارات على أن مجلس الإدارة والمدير العام) أنها الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات في حين أشارت مجموعة المحللين الماليين إلى أن قسم الاستثمار) هو المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد اتفقوا على أن التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية من أهم المصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ القرارات.

واستهدفت دراسة (محمد، عبد المجيد، ٢٠١٥) قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٩م، وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض ملحوظ في جودة التقارير المالية للشركات المصرية محل الدراسة وزيادة عدد الشركات ذات الاستثمار القليل، توصلت أيضاً إلى أن ارتفاع جودة التقارير المالية يؤدي إلى التقليل من حالات نقص الاستثمار، وتوصلت أيضاً إلى أن الدور الاشرافي أو الرقابي للأفصاح المحاسبي على القرارات الادارية وخصوصاً القرارات الاستثمارية في بيئة الاعمال المصرية هو دور منخفض بسبب انخفاض جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

وتمثل الهدف العام لدراسة (يوسف، ٢٠١٩) في معرفة انعكاس قصور الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين قصور الإفصاح عن المخاطر والاستثمار الأكثر من اللازم والاستثمار الأقل من اللازم، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية.

واختبرت دراسة (عبدلى ودرحمون، ٢٠٢٠) أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرار الاستثمارى في الشركات الأردنية الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين جودة التقارير المالية وعدم كفاءة الاستثمار في الشركات محل الدراسة وان عدد الشركات ذات نقص الاستثمار أكبر من عدد الشركات ذات الزيادة في الاستثمار.

ومن خلال تلك الدراسات يمكن اشتقاق الفرض الثالث على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار.

٤/٥/٦ دراسات اهتمت بتحديد أثر العلاقة التفاعلية بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار

يشير الباحثون إلى ندرة الدراسات التي تناولت أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، وفي حدود ما اطلع عليه الباحثون من أدبيات محاسبية متعلّقة بمتغيرات الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- تعارض نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأهمية المراجعة المشتركة ودورها في: التأثير على فترة إبطاء التقارير المالية، وكفاءة الاستثمار، بالإضافة إلى الحد من سلبيات المراجعة الفردية، ولكل رأي حجته ومبرراته. مما يتطلب عناية خاصة عند دراسة الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق المراجعة المشتركة ومدى علاقتها بفترة إبطاء التقارير المالية وتأثير ذلك على كفاءة الاستثمار، وهو ما ستتناوله الدراسة الحالية.
- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت أثر المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار – تُعد الدراسة الحالية من أوائل الدراسات التي تمت في هذا المجال في حدود علم الباحثين- حيث اقتصر بعض الدراسات Gramling (2011); Benali (2019); Khatab (2019)؛ متولى (٢٠١٩) على تناول أثر المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم، في حين تناولت كلا من دراسة الهريدي (٢٠١٥) ودراسة على (٢٠١٥) تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية دون التركيز على المحور الخاص بفترة إبطاء التقارير المالية. وتناولت دراسة يوسف (٢٠١٥) أثر مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة دون التعرض إلى المحور الخاص بكفاءة الاستثمار. كما أن بعض الدراسات السابقة تمت في بيئات تختلف في طبيعتها عن بيئة الأعمال المصرية، وهو ما يمثل الفجوة البحثية Research Gap التي تتعامل معها الدراسة الحالية.
- وجود تباين في نتائج الأدبيات السابقة بشأن تأثير المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار حيث توصلت دراسة Park et al. (2017) إلى وجود فرق في كفاءة الاستثمار بين الشركات المدرجة وغير المدرجة وتأثير المراجعة من قبل الـ Big4 على كفاءة الاستثمار. وأظهرت نتائج دراسة Siregar and Nuryanah (2018) وجود ارتباط معنوي وإيجابي بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، ولم تظهر النتائج وجود تأثير مباشر أو مُعدّل لجودة المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار. وتوصلت دراسة Boubaker et al. (2018) إلى وجود علاقة عكسية (طردية) بين جودة المراجعة وعدم كفاءة الاستثمار. -، لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم دليلاً عملياً من البيئة المصرية عن العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وإنعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار في ضوء بعض المتغيرات، بما يُساهم في تقليل والحد من الجدل والنقاش المثار حول تلك العلاقة بما ينعكس على كفاءة الاستثمار في واقع بيئة الأعمال المصرية.

- اتفاق النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة على وجود تأثير إيجابي لجودة المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار، وذلك فيما عدا دراسة كلاً من Assad and Alshurideh (2020); Siregar and Nuryanah (2018) فقد أشارت نتائجهما إلى عدم تأثير معنوي لجودة المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار، ودراسة Dashtbayaz and Mohammadi (2016) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة مقاسة بكل من: (سمعة المراجع وفترة عمل المراجع واستقلالية المراجع) وكفاءة الاستثمار وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع وكفاءة الاستثمار.
- أظهرت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين فترة تأخير التقارير المالية وكفاءة الاستثمار (Pham et al. 2014).
- أشارت نتائج بعض الدراسات إلى تأثير جودة التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (عبدلى ودرحمون، ٢٠٢٠)، ومن خلال ذلك يشير الباحثون إلى أن من أهم محددات جودة التقارير المالية أن يتم إصدارها في التوقيت المناسب والعمل على تقليل فترة إبطاء التقارير المالية.

وفي ضوء ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة من تحديد دور المراجعة المشتركة في التأثير على فترة إبطاء التقارير المالية ومدى تأثير تلك العلاقة على كفاءة الاستثمار، وهو ما قد يساعد على توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاستثمارية في التوقيت الملائم، وبالتالي المساهمة في تحسين كفاءة الاستثمار يمكن اشتقاق الفرض الرابع على النحو التالي:

"تؤثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار".

٦/٦ الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة التطبيقية في تحديد أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار من خلال تقديم دليل تطبيقي من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣م، ويتم تناول الدراسة التطبيقية من خلال ما يلي:

١/٦/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣م، وقد تم إختيار عينة الدراسة من خلال تلك الشركات حيث تم توزيعها على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة في ضوء مجموعة من الضوابط والمحددات التالية:

- أن تكون الشركة مقيده بالبورصة المصرية خلال الفتره الزمنية المحدده لإجراء الدراسة التطبيقية.
 - أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال الفتره المحدده للدراسه.
 - أن تكون الشركة مدرجة بالمؤشر EGX100، والذي يقيس أداء الـ (100) شركة الأكثر نشاطاً، وذلك حتى لا تكون أسعار الأسهم متحيزة خلال فترة الدراسة وذلك مراعاة لمبدأ الشفافية.
 - استبعاد قطاعي البنوك، والخدمات المالية، لما لهما من خصائص خاصه تميز طبيعة عملهما، والتي تنعكس على المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات، بالإضافة إلى اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية والفنية التي تخضع لها، ومدى إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة كأحد المتغيرات الرئيسية للدراسة.
 - أن تنتهي السنة المالية للشركة في (١٢/٣١) من كل عام، حيث تم استبعاد الشركات التي قد تختلف نهاية السنة المالية لها عن (١٢/٣١)، وذلك لإحداث نوعاً من التوافق والاتساق في نتائج الدراسة.
 - استبعاد الشركات التي تُعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية، بحيث تكون القوائم المالية لجميع شركات عينة الدراسة معدة بالعملة المصرية (الجنية المصري)، تحقيقاً للإتساق في نتائج الدراسة وإمكانية مقارنة النتائج.
 - استبعاد الشركات التي يكون الجهاز المركزي للمحاسبات أحد المشاركين في عملية المراجعة، حيث إن عملية المراجعة في هذه الحالة تكون مراجعة ثنائية وليست مراجعة مشتركة، حيث أن المراجعة المشتركة هي المحور الرئيسي للبحث.
 - أن تكون الشركة قد طبقت المراجعة المشتركة بأي شكل (مزيج) من الأشكال السابق ذكرها في متن البحث.
 - ألا تكون الشركة قد تعرضت للشطب أو الإندماج أو التوقف خلال الفتره محل الدراسة، وان تتوافر التقارير المالية للشركة بصوره منتظمه، وأن يتم الإفصاح عنها عبر الموقع الإلكتروني للشركة، وضرورة توافر كافة البيانات اللازمه لتحديد قيمة متغيرات الدراسة.
- وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٣٣) شركة لتمثل عينة الدراسة موزعة على (١٢) قطاعاً، بإجمالي مشاهدات (١٦٥) مشاهدة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع شركات العينة وفقاً لطبيعة القطاع

اسم القطاع	حجم مجتمع الدراسة	حجم عينة الدراسة	نسبة تمثيل حجم العينة إلى مجتمع الدراسة (%)	نسبة التمثيل داخل عينة الدراسة (%)
التشييد ومواد البناء	٢٥	٢	٨	٦,٠٦
العقارات	٣٠	٧	٢٣,٣٣	٢١,٢١
الموارد الأساسية	٩	٤	٤٤,٤٤	١٢,١٢
الأغذية والمشروبات	٢٧	٥	١٨,٥٢	١٥,١٥
الرعاية الصحية والأدوية	١٥	٣	٢٠	٩,٠٩
منتجات وخدمات صناعة وسيارات	١٧	٣	١٧,٦٥	٩,٠٩
المنتجات المنزلية والشخصية	٧	١	١٤,٢٩	٣,٠٣
الكيمائيات	٨	٢	٢٥	٦,٠٦
التكنولوجيا	٣	١	٣٣,٣٣	٣,٠٣
الاتصالات	٤	١	٢٥	٣,٠٣
السياحة	١٥	٣	٢٠	٩,٠٩
المنتجات البترولية	٣	١	٣٣,٣٣	٣,٠٣
الإجمالي	١٦٣	٣٣	٢٠,٢٥	١٠٠%

وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى (٣) مجموعات أو عينات فرعية من حيث مزيج تطبيق المراجعة المشتركة، وهى على النحو الآتي:

- **العينة الفرعية الأولى:** تضم الشركات التي تقوم بتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من مكاتب المراجعة الـ Big4، وتشمل (٦) شركات.
- **العينة الفرعية الثانية:** تضم الشركات التي تقوم بتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكتب من مكاتب الـ Big4 والمكتب الثاني من Non Big4، وتشمل (١٤) شركة.
- **العينة الفرعية الثالثة:** تضم الشركات التي تقوم بتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من Non Big4، وتشمل (١٣) شركة.

٢/٦/٦ مصادر الحصول على البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم والتقارير المالية وتقارير المراجعة للشركات محل تطبيق الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣، والمتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com)، وموقع معلومات مصر مباشر (www.mubasher.info)، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، وموقع شركة <https://sa.investing.com>. وقد تم الاعتماد على المعلومات المنشورة بالتقارير المالية لعدة أسباب لعل من أهمها ما يلي:

- أن التقارير المالية تعتبر المصدر الأكثر تفصيلاً للمعلومات المالية
- أن التقارير المالية تعتبر المصدر المتاح بصورة مستمرة للجهات الخارجيه وأصحاب المصالح.
- أن التقارير المالية تتسم بالدوريه والمصادقيه.
- أن التقارير المالية تمثل المحور الرئيسى لتحديد متغيرات الدراسة (المراجعة المشتركة، فترة إبطاء التقارير المالية، كفاءة الاستثمار فى البيئة المصرية).

٣/٦/٦ فترة وحدود الدراسة التطبيقية:

يتم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الفتره من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣، وذلك بهدف قياس بعض المتغيرات وخاصة المتغيرات الكميّه للشركات محل الدراسة، وتختص الدراسة التطبيقية بالعوامل المؤثره في تحديد كفاءة الاستثمار فى البيئة المصرية في ضوء العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية، وعلى ذلك فيتم التعامل مع نتائج الدراسة التطبيقية في حدود حجم عينة الدراسة، والأساليب المتبعه في قياس المتغيرات والتي يتم عرضها بالجزء الخاص بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية حيث تم الإعتماد على هذه الأساليب باعتبارها الأكثر دقه وانتشاراً في الأدب المحاسبى فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة لتطبيق هذه الأساليب في واقع البيئة المصرية.

٤/٦/٦ منهجية البحث وتحديد متغيرات الدراسة:

استهدف البحث اختبار أثر العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار فى البيئة المصرية، حيث تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير المراجعة لإجراء الدراسة التطبيقية لعينة مكونة من (٣٣) شركة خلال (٥) سنوات بواقع (١٦٥) مشاهد مدججه بالبورصة المصرية خلال الفتره من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣، وذلك لبناء نموذج لتحديد أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار فى البيئة المصرية. ويمكن بيان منهجية البحث على النحو التالى:

متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة وطرق قياسها من خلال ما يلي:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

(أ) المراجعة المشتركة (Joint Audit (JA):

تم قياس المراجعة المشتركة (JA) وفقاً لطريقة القياس الثنائى، حيث يُعد متغير وهمي Dummy Varible يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تطبق المراجعة المشتركة، أو (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على: (Mandour et al., 2018; AlSadoun & Aljabr, 2014; Khatab, 2019) مع مراعاة شكل المراجعة المشتركة المطبقة في الشركات محل عينة الدراسة، من خلال مزيج مكتبي المراجعة المشاركين في عملية المراجعة، بمعنى هل

يتم تنفيذ المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من مكاتب الـ Big4، أم بواسطة مكتب من مكاتب الـ B ig4 والمكتب الآخر من Non Big4، أم بواسطة مكتبين من مكاتب Non Big4.

(ب) **فترة إبطاء التقارير المالية :** وتقاس بالفترة الزمنية (بالأيام) من تاريخ إعداد

القوائم المالية حتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة للشركة (السيد،

٢٠١٨)، (Hassan, 2016, Rusmin and Evans, 2017)

وتتمثل فترة إبطاء التقارير المالية فيما يلي :

■ فترة الإبطاء الكلية: وهي الفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير المالية.

■ فترة إبطاء المراجعة: وهي الفترة ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة.

■ فترة إبطاء النشر: وهي الفترة بين توقيع المراجعة على تقرير المراجعة وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير للجمهور. (Apadore and Noor, 2019).

ثانيًا: المتغير التابع: كفاءة الاستثمار "InvEFF "Investment Efficiency":

وبشأن مقاييس كفاءة الاستثمار، فقد تعددت المقاييس المستخدمة في هذا الشأن،

حيث استخدمت الدراسات (Richardson, 2006; Adelegan, 2009; Biddie et al.

2009, and Chen et al. 2011) مقاييس مختلفة لكفاءة الاستثمار، ومن أهمها:

١- مقياس (Richardson, 2006 and Biddle et al. 2009):

ويعتبر هذا المقياس الأكثر استخدامًا لقياس كفاءة الاستثمار، حيث استخدمته العديد

من الدراسات (Cook et al, 2018; Boubaker et al. 2018, and Gan, 2019)

وتقاس كفاءة الاستثمار على أنها إجمالي الاستثمارات في البحوث والتطوير والنفقات الرأسمالية ونفقات الاقتناء لشركات أخرى مطروحًا منها مبيعات الأصول، وقسمتها على إجمالي الأصول الخاصة بالشركة، وذلك على النحو التالي:

$$\text{Investment } t = \frac{RD_t + CAPEX_t + Acquisition_t - Sale PPE_t}{TA_t}$$

ومن أهم عيوب هذا المقياس -بالرغم من بساطته- عدم الأخذ في الاعتبار ظروف

الصناعة التي تنتمي لها الشركة والمقدرة الإدارية التي تدبر هذه الأصول، ومعدل نمو المبيعات أو الإيرادات للشركة.

٢- مقياس (Chen at al. (2011:

استخدمت هذا المقياس العديد من الدراسات مثل (Andre et al. 2014;

Cherkasova; and Daryush 2017, and Elberry and Hussainey 2020)

وتقاس كفاءة الاستثمار بقيمة الانحراف عن القيمة المتوقعة التي يتم الحصول عليها من

نموذج التنبؤ بالاستثمار، باعتباره دالة لكل من فرص النمو المتوقع في المبيعات أو إيرادات

النشاط، وذلك لأن العلاقة بين الاستثمار ونمو المبيعات قد تختلف نتيجة التغير في نمو المبيعات، وذلك على النحو التالي:

$$\text{Investment}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{NEG}_{i,t-1} + \beta_2 \text{Sales Growth}_{i,t-1} + \beta_3 \text{NEG}_{i,t-1} \times \text{Sales Growth}_{i,t-1} + e_{i,t}$$

٣- مقياس Tobin's Q:

وفقاً لهذا المقياس يتم تقدير حجم الاستثمار المتوقع للشركة في العام القادم في ضوء نمو الشركة بالاعتماد على النسبة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لإجمالي الأصول (Market to Book (MTB)) كبديل عن قيمة Tobin's Q قياساً على Adelegan, 2009، وذلك على النحو التالي:

$$\text{Investment}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{OCF}_{i,t-1} + \beta_2 \text{MTB}_{i,t-1} + e_{i,t}$$

ويشير ذلك إلى ما يلي :

Investment_{it}: هو إجمالي استثمار الشركة *i* في السنة *t*، ويمثل الاستثمار في البحث والتطوير، والنفقات الرأسمالية ونفقات الاقتناء مخصصاً منها مبيعات الأصول، مقسومة على إجمالي الأصول.

OCF_{i,t-1}: التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية.

MTB_{i,t-1}: وهى القيمة السوقية لإجمالي الأصول، ويتم قياسها من خلال (إجمالي الأصول + سعر السهم × عدد الأسهم القائمة ناقصاً القيمة الدفترية لحقول الملكية) على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في بداية السنة المالية.

ei,t: البواقي من نموذج الانحدار وتمثل البواقي الموجبة الاستثمار الزائد، والبواقي السالبة تمثل نقص الاستثمار وكلاهما يعبر عن عدم كفاءة الاستثمار.

وتعتبر مقاييس (Biddle et al. (2009) and Chen et al. (2011) من أفضل المقاييس لكفاءة استثمار الشركات التي استخدمتها الدراسات لأنها تشمل جميع أنواع الاستثمارات سواء ملموسة أو غير ملموسة، إضافة إلى أن مقياس (Chen et al. (2011) يأخذ في الاعتبار فرص نمو الشركة مع زيادة حجم المبيعات أو انخفاضها.

واستناداً إلى دراسات: (Chen et al., (2011) Biddle et al., (2009)؛ الصايغ وعبد المجيد (٢٠١٥)؛ (Ullah et al., (2020)؛ (Gan (2019)؛ دراسة Hsieh and Huang (2019)؛ حسين (٢٠١٩)، محمد (٢٠٢٠)؛ بلال (٢٠٢٠)؛ شحاتة وآخرون (٢٠٢١)؛ السواح (٢٠٢١)؛ (Bimo et la., (2021)، فإنه يمكن قياس كفاءة الاستثمار من خلال القيمة المطلقة للانحراف عن الاستثمار المتوقع والتي تعكس عدم كفاءة الاستثمار (كمؤشر عكسي لكفاءة الاستثمار)، وذلك وفقاً للنموذج التالي:

$$\text{Investment } I_{t+1} = a_0 + a_1 \text{ RevGrowth}_{i,t} + a_2 \text{ NEG}_{i,t} + a_3 (\text{RevGrowth Neg}) I_{t+1} + V_{i,t} \dots\dots\dots(2)$$

ويشير ذلك إلى ما يلي :

إجمالي الاستثمارات الفعلية مقاساً بإجمالي الاستثمارات الفعلية في الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل مخصصاً منه المقبوضات النقدية من مبيعات الممتلكات والمنشآت والمعدات) مقسوماً على إجمالي الأصول في بداية الفترة للشركة (I) في السنة (T+1)	Investment I_{t+1}:
المعدل السنوي لنمو الإيرادات "المبيعات" للشركة (I) في السنة (T)	RevGrowth$_{i,t}$:
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان نمو المبيعات بالسالب، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وذلك للشركة (I) في السنة (T)	NEG$_{i,t}$:
بواقي النموذج (الانحراف عن الاستثمار المتوقع)	$V_{i,t}$:

ووفقاً لهذا النموذج يتم تقرير الاستثمار باعتباره دالة لفرص النمو (نمو الإيرادات)، وتستخدم قيم البواقي $V_{i,t}$ المتحصل عليها من النموذج كمؤشر للانحراف عن المستوى الاستثمار المتوقع (عدم كفاءة الاستثمار)، حيث تشير البواقي الموجبة إلى زيادة في الاستثمار الفعلي عن الاستثمار المتوقع وهو ما يعني وجود إفراط في الاستثمار "Over Investment"، بينما تشير البواقي السالبة إلى نقص في الاستثمار الفعلي عن الاستثمار المتوقع يعني أن الاستثمار يكون من اللازم "Under Investment"، سيتم استخدام القيم المطلقة للبواقي $V_{i,t}$ كمقياس عكسي لكفاءة الاستثمار.

ثالثاً: المتغيرات الرقابية (الحاكمة) *Control Variables*:

تبحث الدراسة الحالية في العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار، ولبيان تأثير المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية، يجب أن يتضمن نموذج الانحدار المقدّر لقياس تلك العلاقة مجموعة من المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر في كفاءة الاستثمار، ولا تدخل ضمن مجال الدراسة الحالية، فيما تُعرف بالمتغيرات الرقابية (الضابطة). وبمراجعة الدراسات السابقة في هذا المجال توصل الباحثون إلى بعض المتغيرات التي قد تؤثر بشكل هام في كفاءة الاستثمار بخلاف المراجعة المشتركة، وهي: حجم الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، وجودة آليات الحوكمة.

وفي ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها، وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٣) يوضح توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس
أولاً: المتغير التابع:		
كفاءة الاستثمار	InvEFF	مقياس (Richardson, 2006 and Biddle et al.)

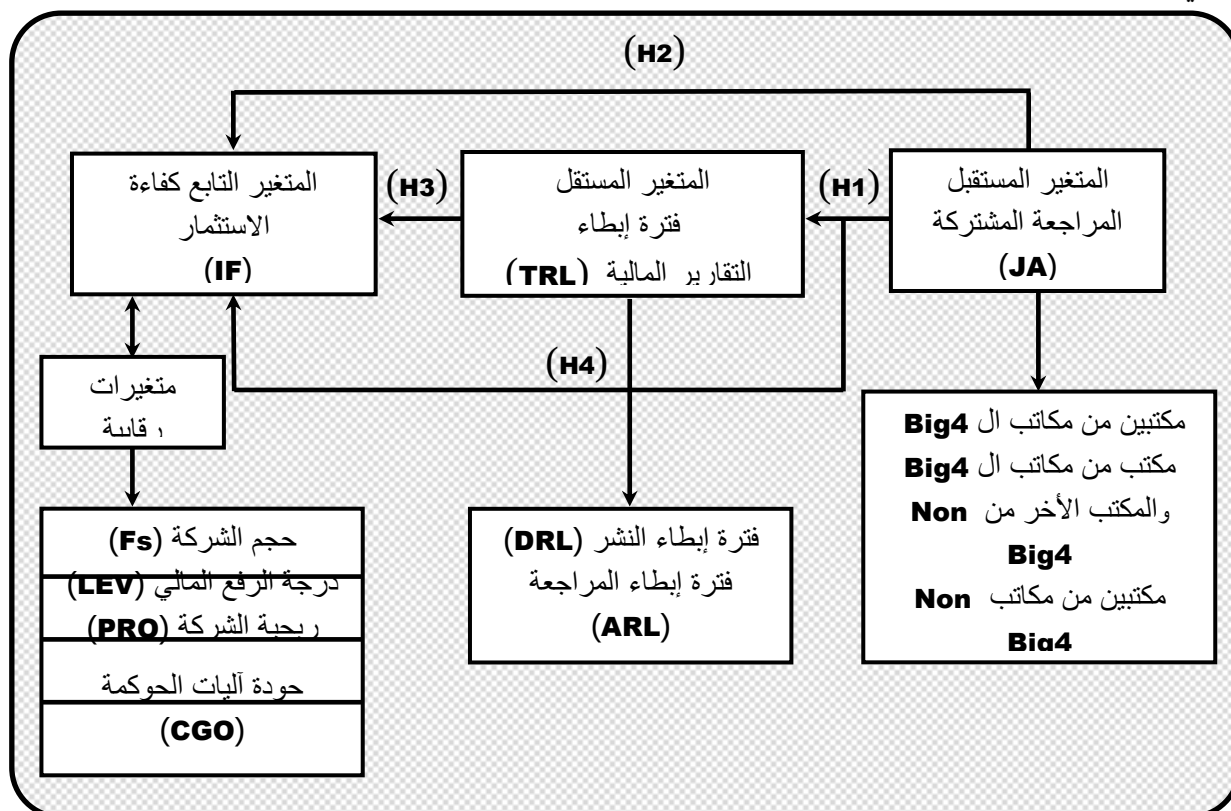
أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الإستثمار.....
د/ أحمد حامد محمود عبدالحليم د/ هناء على عبدالله سلامة د/ عيد كارم أحمد عبدالحמיד الأشقر

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس
		Tobin's (2009) ، مقياس Chen at al. (2011) مقياس Q Adelegan, 2009
ثانياً: المتغير المستقل:		
المراجعة المشتركة	JA	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تطبق المراجعة المشتركة، أو (صفر) بخلاف ذلك. مع مراعاة شكل المراجعة المشتركة. (إبراهيم، ٢٠١٨) (Baldauf and Stecke, 2012)
فترة إبطاء التقارير المالية	TRL	تقاس بالفترة الزمنية (بالأيام) من تاريخ إعداد القوائم المالية حتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة للشركة (السيد، ٢٠١٨) (Hassan, 2016, Rusmin and Evans, 2017)
ثالثاً: المتغيرات الرقابية:		
حجم الشركة	F Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (Mandour et al., 2018; AlAssy, 2015; AlSadoun & Aljabr, 2014; Lobo et al., 2017)
درجة الرفع المالي	LEV	إجمالي الالتزامات في نهاية العام/ إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (Lesage et al., 2017; El-Dyasty, 2017; André et al., 2016; Zerni et al., 2012)
ربحية الشركة	PRO	صافي ربح الشركة بعد الضرائب/ إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (Lesage et al., 2017; Park, 2017; Bisogno & De Luca, 2016; Velt & Azibi, 2015; AlFaraih & Alanezi, 2012)
جودة آليات الحوكمة	CGQ	مقياس تجميعي لقياس جودة آليات الحوكمة داخل الشركة، حيث يأخذ القيمة من (صفر) إلى (٩) حسب مدى توافر مؤشرات جودة آليات الحوكمة قياساً على: (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦؛ مليجي، ٢٠١٨؛ Aldamen & Duncan, 2012) استقلال أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة، عدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عدد أعضاء لجنة المراجعة لا يقل عن (٣) أعضاء، استقلال أعضاء لجنة المراجعة، توافر الخبرة المالية والمحاسبية في أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة لا يقل عن (٤) مرات سنوياً، وجود دليل عمل للجنة المراجعة، وجود لجنة للحوكمة، ووجود لجنة لإدارة المخاطر.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

٥/٦/٦ نموذج الدراسة التطبيقية :

سيتم تحقيق هدف الدراسة واختبار فروض الدراسة من خلال نموذج لقياس أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة كمتغير مستقل وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار كمتغير تابع، كما استخدم الباحثون بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١) يوضح نموذج الدراسة والعلاقة بين المتغيرات

٦/٦/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض :

تم الاعتماد في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض الدراسة من خلال مجموعة من الإجراءات يتم عرضها على النحو التالي:

١/٦/٦/٦ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

تمثلت الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة فيما يلي :

جدول رقم (٤) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	المدى	أصغر قيمة	أكبر قيمة
فترة إبطاء النشر DRL	١٣,١	٠,٦٢٤	١٧	٠	١٧
فترة إبطاء المراجعة ARL	١١٢,١٢٥	٠,٧١٨	٢١٢	١٢	٢٢٤
فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية TRL	١٣٠,١٤٧	٠,٦٢٧	٢١٠	١٤	٢٢٤
التفاعل (العلاقة) بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية JA*TRL	١٠٧,٢٤١	٠,٦٢٨	١٨٥	٩	١٩٤
كفاءة الاستثمار IE	٢,٩٢٤	٠,٧٣٢	١١٤	١١٣	٢٢٧
حجم الشركة F Size	١٥,١٤٢	٠,٨١٢	١١	١٤	٢٥
درجة الرفع المالي LEV	٤,٢١٥	٠,٧٠٨	٧,١٨٥	٠,٠٢٩	٧,٢١٤
ربحية الشركة PRO	٠,٧٨٩	٠,٦٢١	١,٠٩٨	٠,١٢	١,٢١٨
جودة آليات الحوكمة CGQ	٧,٥٩٤	١,٠٢١	٧	٤	١١

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي :

- بالنسبة لمتغير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية فيلاحظ أن المتوسط لفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة بلغ (١٣٠,١٤٧) بإنحراف معياري (٠,٦٢٧) في حين بلغ المدى (٢١٠)، أما المتوسط للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية فقد بلغ (١٠٧,٢٤١) بإنحراف معياري (٠,٦٢٨) في حين بلغ المدى (١٨٥)
- بالنسبة للمتغير التابع (كفاءة الاستثمار IE) فيلاحظ أن قيمته تراوحت بين (١١٣) و (٢٢٧) بدلالة الإنحراف المطلق بين الاستثمار الفعلي والمتوقع، حيث بلغ المدى (١١٤)، وقد بلغ المتوسط (٢,٩٢٤) وهو ما يزيد عن الواحد الصحيح، بإنحراف معياري (٠,٧٣٢) مما يدل على ارتفاع مؤشر كفاءة الاستثمار في عينة الدراسة في ضوء العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية.
- أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية فقد بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة للدلالة على حجم الشركة (١٥,١٤٢) بانحراف معياري (٠,٨١٢) حيث بلغ المدى (١١)، كما بلغ متوسط درجة الرفع المالي (٤,٢١٥) بإنحراف معياري (٠,٧٠٨) حيث بلغ المدى (٧,١٨٥)، وفيما يتعلق بربحية الشركة فقد بلغ المتوسط (٠,٧٨٩) بإنحراف معياري (٠,٦٢١) حيث بلغ المدى (١,٠٩٨)، كما بلغت متوسط جودة آليات الحوكمة (٧,٥٩٤) بإنحراف معياري (١,٠٢١) حيث بلغ المدى (٧) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة لتطبيق

الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، وقد يرجع ذلك إلى إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات- الإصدار الثالث أغسطس ٢٠١٦م- حيث يضم مجموعة من القواعد الاسترشادية عن الحوكمة طبقاً لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى اهتمام البورصة المصرية بترتيب الشركات بناءً على حجم وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يتعلق بالممارسات الجيدة للحوكمة.

٢/٦/٦/٦ التوزيع التكراري لعينة الدراسة لتطبيق المراجعة المشتركة حسب حجم مكتب

المراجعة واختبار ثنائي الحدين:

يوضح الجدول التالي التوزيع التكراري لأشكال تطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب من مكاتب المراجعة الـ Big4، أو بواسطة مكتب من مكاتب المراجعة الـ Big4 والمكتب الآخر من Non Big4، أو بواسطة مكاتب من Non Big4.

جدول رقم (٥) يوضح التوزيع التكراري لأشكال تطبيق المراجعة المشتركة لعينة الدراسة

نوع المراجعة المشتركة (إن وجدت)		النسبة %	Exact Sig. (2-tailed)
JA (BIG4- BIG4)	0	79.2	0
	1	20.8	
JA (BIG4- NONBIG4)	0	58.4	0
	1	41.6	
JA (NONBIG4- NONBIG4)	0	64.7	0
	1	35.3	

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) ما يلي:

أن نسبة عدد المشاهدات التي تحقق فيها تطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4 & Big4 تراوحت بين (٢٠,٨%) و (٧٩,٢%) من إجمالي عدد المشاهدات بالعينة، في حين تراحت نسبة عدد المشاهدات التي تحقق فيها تطبيق المراجعة المشتركة بواسطة Big4 & Non Big4 بين (٤١,٦%) و (٥٨,٤%) من إجمالي عدد المشاهدات بالعينة، أما بالنسبة لعدد المشاهدات التي تحقق فيها تطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب من غير الأربعة الكبار Non Big4 & Non Big4، فقد تراحت النسبة بين (٣٥,٣%) و (٦٤,٧%) من إجمالي عدد المشاهدات بالعينة.

٣/٦/٦/٦ التحليل الإحصائي لإختبارات فروض الدراسة:

١/٣/٦/٦/٦ اختبار الفرض الأول:

والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية". ولإختبار هذا الفرض تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي (١-١): والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء النشر".
 - الفرض الفرعي (٢-١): والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء المراجعة".
 - الفرض الفرعي (٣-١): والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة".
- وقد تم اختبار هذه الفروض على النحو التالي:
- أولاً: اختبار الفرض الفرعي (١-١): والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء النشر.
- للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد حيث تم التحقق من صلاحية النموذج للتقدير وذلك من خلال:
- اختبار التوزيع المعتدل (الطبيعي) للمتغيرات الكمية في النموذج باستخدام اختباري كلموجروف – سيمرنوف واختبار شابيرو – ويلك.
 - اختبار ثبات تباينات الاخطاء العشوائية باستخدام اختبار ليفين.
 - اختبار وجود ارتباط خطي متعدد من عدمه بين المتغيرات المستقلة في النموذج من خلال فحص معامل تضخم التباين وفترة السماح.
 - واختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديربن-واتسون.

وفيما يلي نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الفرعي الأول :
جدول رقم (٦) يوضح نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الفرعي الأول

Shapiro-Wilk				
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
DRL	0.155	.000	0.923	.000
JA	0.177	.000	0.96	.000
F SIZE	0.149	.000	0.946	.000
LEV	0.323	.000	0.289	.000
PROF	0.506	.000	0.14	.000
CGQ	0.194	.000	0.974	.000

جدول رقم (٧) يوضح اختبار صلاحية النموذج للتقدير للفرض الفرعي الأول

اختبار ليفين Sig.	إحصائية اختبار ديربن-واتسون	اختبار الاعتدالية Sig.	اختبار الارتباط الخطي المتعدد		المتغيرات المستقلة
			VIF معامل تضخم التباين	Tolerance فترة السماح	
0.337	1.341	0	1.019	0.91	JA
		0	0.967	0.959	F SIZE

		0	0.995	0.932	LEV
		0	0.978	0.949	PROF
		0	1.008	0.92	CGQ

يتضح من خلال الجدولين أرقام (٦) و(٧) ما يلي:

- أن اختبار كلموجروف- سيمرنوف واختبار شايبيرو-ويلك مستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الكمية لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) وحيث أن حجم العينة كبير (أكبر من أو يساوي ٥٠ مشاهدة فيعني ذلك أن عدم توزيع البيانات كالتوزيع الطبيعي لن تؤثر على صلاحية النموذج للتقدير من نتائج نظرية النهاية المركزية.
 - أن (Sig.) الخاصة باختبار ليفين ٠,٣٣٧ فهي أكبر من ٠,٠٥ ويدل ذلك على وجود تجانس أو ثبات في التباينات مما يؤكد صلاحية النموذج للتقدير.
 - أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة ديربن-واتسون ١,٣٤١ وتلك القيمة تقع بين القيمة الجدول رقمية العليا لديربن-واتسن وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا مما يعني عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي الذاتي في النموذج المقدر.
 - أن معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.
- ومن خلال ذلك يتضح صلاحية هذا النموذج للتقدير والخاص بالفرض الفرعي الأول.

و فيما يلي بيان كيفية تقدير معالم النموذج الخاص بالفرض الفرعي الأول :

جدول رقم (٨) يوضح كيفية تقدير معالم النموذج الخاص بالفرض الفرعي الأول

المعالم	القيمة المقدره	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	1.174	3.199	0.002	0.419
JA	0.31	4.137	0	
F SIZE	0.2	3.856	0	
LEV	-0.1	-3.857	0.004	
PROF	0.096	3.272	0.003	
CGQ	0.092	3.01	0.008	
قيمة اختبار (F) = 18.278				
درجات الحرية = ١٥٩,5 القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) ما يلي:

- أن معامل التحديد ٤١,٩% ويدل ذلك على مقدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر.

- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء النشر.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على فترة إبطاء النشر.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على فترة إبطاء النشر.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على فترة إبطاء النشر.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة على فترة إبطاء النشر.

ومن خلال ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الأول (١-١) والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء النشر"، وبالتالي يمكن صياغة النموذج الرياضي المقدر للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر على النحو التالي:

$$DRL = 1.174 + .31JA + .2F\ SIZE - .1LEV + .096PROF + .092CGQ$$

وفيما يلي مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج المقدر للفرض الفرعي الأول:

جدول رقم (٩) يوضح مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج المقدر للفرض الفرعي الأول

	DRL	JA	F SIZE	LEV	PROF	CGQ
DRL	1					
JA	.758**	1				
	.000					
F SIZE	.570**	.525**	1			
	.003	.000				
LEV	-.563**	-.115	.027	1		
	.004	.149	.725			
PROF	.635**	-.089	-.012	-.013	1	
	.002	.281	.874	.867		
CGQ	.535**	.178	.017	.054	-.059	1
	.003	.061	.830	.490	.452	

من خلال الجدول رقم (٩) يتضح وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر وذلك على النحو التالي:

- توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر.
- توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وفترة إبطاء النشر.
- توجد علاقة سلبية متوسطة ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي وفترة إبطاء النشر.

- توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وفترة إبطاء النشر.
- توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة وفترة إبطاء النشر.

ثانيًا: اختبار الفرض الفرعي (٢-١): والذي ينص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء المراجعة".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد حيث تم التحقق من صلاحية النموذج للتقدير وذلك من خلال ما يلي :

- اختبار التوزيع المعتدل (الطبيعي) للمتغيرات الكمية في النموذج باستخدام اختباري كلموجروف – سيمرنوف واختبار شابيرو – ويلك.
- اختبار ثبات تباينات الاخطاء العشوائية باستخدام اختبار ليفين.
- اختبار وجود ارتباط خطي متعدد من عدمه بين المتغيرات المستقلة في النموذج من خلال فحص معامل تضخم التباين وفترة السماح.
- اختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديربن-واتسون.

وفيما يلي نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني :

جدول رقم (١٠) يوضح نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني :

Shapiro-Wilk				
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
ARL	0.141	.000	0.917	.000
JA	0.177	.000	0.96	.000
F SIZE	0.149	.000	0.946	.000
LEV	0.323	.000	0.289	.000
PROF	0.506	.000	0.14	.000
CGQ	0.194	.000	0.974	.000

جدول رقم (١١) يوضح نتائج اختبار صلاحية النموذج للتقدير للفرض الفرعي الثاني

اختبار ليفين Sig.	إحصائية اختبار ديربن-واتسون	اختبار الاعتدالية Sig.	اختبار الارتباط الخطي المتعدد		المتغيرات المستقلة
			VIF معامل تضخم التباين	Tolerance فترة السماح	
0.308	1.105	0	3.218	1.193	JA
		٠	4.156	0.329	F SIZE
		٠	3.875	0.219	LEV
		0	-3.838	-0.081	PROF
		0	3.291	0.115	CGQ

يتضح من خلال الجدولين أرقام (١٠) و(١١) ما يلي :

- أن اختبار كلموجروف- سيمرنوف واختبار شابيرو - ويلك مستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الكمية لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) وحيث أن حجم العينة كبير (أكبر من أو يساوي ٥٠ مشاهدة معنى ذلك أن عدم توزيع البيانات كالتوزيع الطبيعي لن تؤثر على صلاحية النموذج للتقدير من نتائج نظرية النهاية المركزية.
- أن (Sig.) الخاصة باختبار ليفين 0.308 فهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني ذلك أنه يوجد تجانس أو ثبات التباينات مما يؤكد صلاحية النموذج للتقدير.
- أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة ديربن-واتسون 1.105 وتلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية العليا لديربن - واتسن وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي الذاتي في النموذج.
- أن معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

ومن خلال ما سبق يتضح صلاحية هذا النموذج للتقدير والخاص بالفرض الفرعي الثاني.

وقد تم تقدير معالم النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني على النحو التالي :

جدول رقم (١٢) يوضح كيفية تقدير معالم النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	1.193	3.218	0.001	0.403
JA	0.329	4.156	0	
F SIZE	0.219	3.875	0	
LEV	-0.081	-3.838	0.004	
PROF	0.115	3.291	0.006	
CGQ	0.111	3.029	0.005	
قيمة اختبار (F) = 17.256				
درجات الحرية = ١٥٩,5 القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

يتضح من خلال الجدول رقم (١٢) أن معامل التحديد ٤٠,٣% ويدل ذلك على مقدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة، ويوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء المراجعة. كما يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على فترة إبطاء المراجعة. كما يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على فترة إبطاء المراجعة. بالإضافة إلى أنه يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على فترة إبطاء المراجعة. كما يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة على فترة إبطاء المراجعة.

ومن خلال ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني (٢-١) والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء المراجعة"، وبالتالي يمكن صياغة النموذج الرياضي المقدر للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة على النحو التالي:

$$ARL = 1.193 + .329 JA + .219 F SIZE - .081 LEV + .115 PROF + .111 CGQ$$

وفيما يلي مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض الفرعي الثاني:

جدول رقم (١٣) يوضح مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج

للفرض الفرعي الثاني

	ARL	JA	F SIZE	LEV	PROF	CGQ
ARL	1					
JA	.751**	1				
	.000					
F SIZE	.548**	.525**	1			
	.002	.000				
LEV	-.536**	-.115	.027	1		
	.006	.149	.725			
PROF	.618**	-.089	-.012	-.013	1	
	.002	.281	.874	.867		
CGQ	.527**	.178	.017	.054	-.059	1
	.004	.061	.830	.490	.452	

من خلال الجدول رقم (١٣) يتضح وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة حيث: توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة. وتوجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وفترة إبطاء المراجعة. وتوجد علاقة سلبية متوسطة ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي وفترة إبطاء المراجعة. كما توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وفترة إبطاء المراجعة. كما توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة وفترة إبطاء المراجعة.

ثالثاً: اختبار الفرض الفرعي (٣-١): والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد حيث تم التحقق من صلاحية النموذج للتقدير وذلك من خلال ما يلي :

▪ اختبار التوزيع المعتدل (الطبيعي) للمتغيرات الكمية في النموذج باستخدام اختباري

- كلموجروف – سيمرنوف واختبار شابيرو – ويلك.
- اختبار ثبات تباينات الاخطاء العشوائية باستخدام اختبار ليفين.
- اختبار وجود ارتباط خطي متعدد من عدمه بين المتغيرات المستقلة في النموذج من خلال فحص معامل تضخم التباين وفترة السماح. واختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديرين- واتسون.

وفيما يلي نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الفرعى الثالث:

جدول رقم (١٤) يوضح نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الفرعى الثالث

Shapiro-Wilk				
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
TRL	0.147	.000	0.954	.000
JA	0.177	.000	0.96	.000
F SIZE	0.149	.000	0.946	.000
LEV	0.323	.000	0.289	.000
PROF	0.506	.000	0.14	.000
CGQ	0.194	.000	0.974	.000

جدول رقم (١٥) يوضح اختبار صلاحية النموذج للتقدير للفرض الفرعى الثالث

اختبار ليفين Sig.	إحصائية اختبار ديرين-واتسون	اختبار الاعتدالية Sig.	اختبار الارتباط الخطي المتعدد		المتغيرات المستقلة
			VIF معامل تضخم التباين	Tolerance فترة السماح	
0.318	1.245	0	1.044	0.935	JA
		0	0.992	0.984	F SIZE
		0	1.02	0.957	LEV
		0	1.003	0.974	PROF
		0	1.033	0.945	CGQ

من خلال الجدولين أرقام (١٤) و(١٥) يتضح ما يلي :

- أن اختبار كلموجروف- سيمرنوف واختبار شابيرو- ويلك مستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الكمية لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) وحيث أن حجم العينة كبير (أكبر من أو يساوي ٥٠ مشاهدة معنى ذلك أن عدم توزيع البيانات كالتوزيع الطبيعي لن تؤثر على صلاحية النموذج للتقدير من نتائج نظرية النهاية المركزية.
- أن (Sig.) الخاصة باختبار ليفين 0.318 فهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني ذلك أنه يوجد تجانس أو ثبات التباينات مما يؤكد صلاحية النموذج للتقدير.
- أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة ديرين- واتسون 1.245 وتلك القيمة تقع بين القيمة

الجدولية العليا لديرين- واتسن وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي الذاتي في النموذج.

■ أن معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

ومن خلال ما سبق يتضح صلاحية هذا النموذج للتقدير والخاص بالفرض الفرعي الثالث.

وقد تم تقدير معالم النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثالث على النحو التالي :

جدول رقم (١٦) يوضح كيفية تقدير معالم النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثالث

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	1.189	3.214	0.004	0.415
JA	0.325	4.152	0	
F SIZE	0.215	3.871	0	
LEV	-0.085	-3.842	0.003	
PROF	0.111	3.287	0.005	
CGQ	0.107	3.025	0.007	
قيمة اختبار (F) = 17.256				
درجات الحرية = ١٥٩,5 القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

من خلال الجدول رقم (١٦) يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد ٤١,٥% ويدل ذلك على مقدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.

ومن خلال ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثالث (٣-١) والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة "، وبالتالي يمكن صياغة النموذج الرياضي المقدر للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة على النحو التالي:

$$TRL = 1.189 + .325 JA + .215 F SIZE - .085 LEV + .111 PROF + .107 CGQ$$

ويمكن توضيح مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض الفرعي الثالث على النحو التالي:

جدول رقم (١٧) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج للفرض الفرعي الثالث

	TRL	JA	F SIZE	LEV	PROF	CGQ
TRL	1					
JA	.764**	1				
	.000					
F SIZE	.550**	.525**	1			
	.004	.000				
LEV	-.551**	-.115	.027	1		
	.005	.149	.725			
PROF	.625**	-.089	-.012	-.013	1	
	.003	.281	.874	.867		
CGQ	.523**	.178	.017	.054	-.059	1
	.005	.061	.830	.490	.452	

من خلال الجدول رقم (١٧) يتضح وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة حيث: توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة. وتوجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة. و توجد علاقة سلبية متوسطة ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة. كما توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة. وتوجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة.

ومن خلال جميع ما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الأول والذي ينص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية".

٢/٣/٦/٦/٦ اختبار الفرض الثاني :

والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار". للتحقق من صحة الفرض الثاني يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وقد تم التحقق من صلاحية النموذج لتقدير العلاقة المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار وذلك على النحو التالي :

- اختبار التوزيع المعتدل (الطبيعي) للمتغيرات الكمية في النموذج باستخدام اختباري كلموجروف – سيمرنوف واختبار شابيرو – ويلك.
- اختبار ثبات تباينات الاخطاء العشوائية باستخدام اختبار ليفين.
- اختبار وجود ارتباط خطي متعدد من عدمه بين المتغيرات المستقلة في النموذج من خلال فحص معامل تضخم التباين وفترة السماح.
- واختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديرين-واتسون.

وفيما يلي بيان لنتائج هذه الاختبارات:

جدول رقم (١٨) نتائج اختبار إعتدالية النموذج الخاص بالفرض الثاني

Shapiro-Wilk				
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
TRL	0.147	.000	0.954	.000
JA	0.177	.000	0.96	.000
F SIZE	0.149	.000	0.946	.000
LEV	0.323	.000	0.289	.000
PROF	0.506	.000	0.14	.000
CGQ	0.194	.000	0.974	.000

جدول رقم (١٩) اختبار صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار

اختبار ليفين Sig.	إحصائية اختبار ديرين-واتسون	اختبار الاعتدالية Sig.	اختبار الارتباط الخطي المتعدد		المتغيرات المستقلة
			VIF معامل تضخم التباين	Tolerance فترة السماح	
0.417	1.426	0	1.008	0.899	JA
		0	0.956	0.948	F SIZE
		0	0.984	0.921	LEV
		0	0.967	0.938	PROF
		0	0.997	0.909	CGQ

من خلال الجدولين أرقام (١٨) و(١٩) يتضح ما يلي :

- أن اختبار كلموجروف- سيمرنوف واختبار شابيرو- ويلك مستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الكمية لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) وحيث أن حجم العينة كبير (أكبر من أو يساوي ٥٠ مشاهدة معنى ذلك أن عدم توزيع البيانات كالتوزيع الطبيعي لن تؤثر على صلاحية النموذج للتقدير من نتائج نظرية النهاية المركزية.
 - أن (Sig.) الخاصة باختبار ليفين ٠,٤١٧ فهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني ذلك أنه يوجد تجانس أو ثبات التباينات مما يؤكد صلاحية النموذج للتقدير.
 - أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة ديربن- واتسون ١,٤٢٦ وتلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية العليا لديربن- واتسن وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي الذاتي في النموذج.
 - أن معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.
- ومن خلال ما سبق يتضح صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار.

وقد تم تقدير النموذج للعلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار على النحو التالي :
جدول رقم (٢٠) تقدير النموذج للعلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	1.202	3.227	0	0.436
JA	0.338	4.165	0	
F SIZE	0.228	3.884	0	
LEV	-0.072	-3.829	0.002	
PROF	0.124	3.3	0.006	
CGQ	0.12	3.038	0	
قيمة اختبار (F) = 22.178				
درجات الحرية = ١٥٩,5 القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

من خلال الجدول رقم (٢٠) يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد ٤٣,٦% ويدل ذلك على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على كفاءة الاستثمار.

- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة على كفاءة الاستثمار.

ومما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الفرعي الثاني والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار"، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الرياضي المقدر للعلاقة بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار على النحو التالي:

$$IE = 1.202 + .338 JA + .228 F SIZE - .072 LEV + .124 PROF + .12 CGQ$$

وفيما يلي بيان مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض

الثاني:

جدول رقم (٢١) مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض الثاني

	IE	JA	F SIZE	LEV	PRO	CGQ
IE	1					
JA	.705** .000	1				
F SIZE	.603** .004	.525** .000	1			
LEV	-.568** .003	-.115 .149	.027 .725	1		
PROF	.617** 0	-.089 .281	-.012 .874	-.013 .867	1	
CGQ	.598** 0	.178 .061	.017 .830	.054 .490	-.059 .452	1

من خلال الجدول رقم (٢١) يتضح ما يلي :

- وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة سلبية متوسطة ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة وكفاءة الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الثاني والذي ينص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار".

٣/٣/٦/٦/٦ إختبار الفرض الثالث:

والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الإستثمار".

للتحقق من صحة الفرض الثالث يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم التحقق من صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الإستثمار وذلك على النحو التالي:

- اختبار التوزيع المعتدل (الطبيعي) للمتغيرات الكمية في النموذج باستخدام اختباري كلموجروف – سيمرنوف واختبار شاببيرو – ويلك.
- اختبار ثبات تباينات الاخطاء العشوائية باستخدام اختبار ليفين.
- اختبار وجود ارتباط خطي متعدد من عدمه بين المتغيرات المستقلة في النموذج من خلال فحص معامل تضخم التباين وفترة السماح.
- واختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديرين-واتسون.

جدول رقم (٢٢) يوضح اختبار صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين فترة الإبطاء التقارير المالية وكفاءة الإستثمار

المتغيرات المستقلة	اختبار الارتباط الخطي المتعدد		اختبار الاعتدالية Sig.	إحصائية اختبار ديرين-واتسون	اختبار ليفين Sig.
	Tolerance	VIF			
DRL	0.872	0.981	0	1.512	0.429
ARL	0.885	1.094	0		
TRL	0.914	1.215	0		
F SIZE	0.921	0.929	0		
LEV	0.894	0.957	0		
PROF	0.911	0.94	0		
CGQ	0.882	0.97	0		

من خلال الجدول رقم (٢٢) يتضح ما يلي :

- أن اختبار كلموجروف- سيمرنوف واختبار شاببيرو- ويلك مستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الكمية لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) وحيث أن حجم العينة كبير (أكبر من أو يساوي ٥٠ مشاهدة معنى ذلك أن عدم توزيع البيانات كالتوزيع الطبيعي لن تؤثر على صلاحية النموذج للتقدير من نتائج نظرية النهاية المركزية.
- أن (Sig.) الخاصة باختبار ليفين ٠,٤٢٩ فهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني ذلك أنه يوجد تجانس أو ثبات التباينات مما يؤكد صلاحية النموذج للتقدير.

- أن قيمة إحصاء الاختبار المحسوبة ديرين- واتسون ١,٥١٢ وهذه القيمة تقع بين القيمة الجدولية العليا لديرين- واتسن وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي الذاتي في النموذج.
 - أن معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد.
- ومن خلال ما سبق يتضح صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار. وقد تم تقدير معالم النموذج على النحو التالي :
- جدول رقم (٢٣) يوضح كيفية تقدير النموذج للعلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	1.077	3.102	0	0.481
DRL	-0.213	4.04	0	
ARL	-0.092	3.754	0	
TRL	-0.176	3.986	0	
F SIZE	0.103	3.759	0	
LEV	-0.197	-3.954	0	
PROF	0.021	3.175	0	
CGQ	0.015	2.913	0.009	
قيمة اختبار (F) = 24.189				
درجات الحرية = 157,7 القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

من خلال الجدول رقم (٢٣) يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد ٤٨,١% ويدل ذلك على مقدرة النموذج على تفسير العلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لفترة إبطاء النشر على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لفترة إبطاء المراجعة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على كفاءة الاستثمار.
- ويوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة على كفاءة الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الثالث والذي ينص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار". ومن ثم يمكن صياغة النموذج الرياضي المقدر للعلاقة بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار على النحو التالي:

$$IE = 1.077 - .213 DRL - .092 ARL - .176 TRL + .103 FSIZE - .197 LEV + .021 PROF + .015 CGQ$$

ويمكن توضيح مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض

الثالث فيما يلي:

جدول رقم (٢٤) مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض الثالث

	IE	DRL	ARL	TRL	F SIZE	LEV	PROF	CGQ
IE	1							
DRL	-	1						
	.723**							
ARL	-	.538**	1					
	.717**							
TRL	-	.563**	.602**	1				
	.742**	.000	.000					
F SIZE	.603**	.570**	.548**	.550**	1			
	.004	.003	.002	.004				
LEV	-	-	-	-	.027	1		
	.568**	.563**	.536**	.551**	.725			
PROF	.617**	.635**	.618**	.625**	-.012	-.013	1	
	0	.002	.002	.003	.874	.867		
CGQ	.598**	.535**	.527**	.523**	.017	.054	-.059	1
	0	.003	.004	.005	.830	.490	.452	

من خلال الجدول رقم (٢٤) يتضح ما يلي :

- وجود علاقة سلبية قوية ذات دلالة معنوية بين فترة إبطاء النشر وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة سلبية قوية ذات دلالة معنوية بين فترة إبطاء المراجعة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة سلبية قوية ذات دلالة معنوية بين فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة سلبية متوسطة ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة وكفاءة الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الثالث والذي ينص على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار".

٤/٣/٦/٦/٦ اختبار الفرض الرابع:

والذي ينص على أنه "تؤثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار".

للتحقق من صحة الفرض الرابع تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ، حيث تم التحقق من صلاحية النموذج لتقدير تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار وذلك على النحو التالي:

- اختبار التوزيع المعتدل (الطبيعي) للمتغيرات الكمية في النموذج باستخدام اختباري كلموجروف – سيمرنوف واختبار شابيرو – ويلك.
- اختبار ثبات تباينات الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار ليفين.
- اختبار وجود ارتباط خطي متعدد من عدمه بين المتغيرات المستقلة في النموذج من خلال فحص معامل تضخم التباين وفترة السماح.
- اختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديرين- واتسون.

وقد تم اختبار صلاحية النموذج للتقدير على النحو التالي :

جدول رقم (٢٥) اختبار صلاحية النموذج لتقدير تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار

اختبار ليفين Sig.	إحصائية اختبار ديرين- واتسون	اختبار الاعتدالية Sig.	اختبار الارتباط الخطي المتعدد		المتغيرات المستقلة
			VIF معامل تضخم التباين	Tolerance فترة السماح	
0.404	1.317	0	1.191	0.835	JA*DRL
		0	1.304	0.858	JA*ARL
		0	1.425	0.887	JA*TRL
		0	1.139	0.894	F SIZE

		0	1.167	0.867	LEV
		0	1.15	0.884	PROF
		0	1.18	0.855	CGQ

من خلال الجدول رقم (٢٥) يتضح ما يلي :

- اختبار كلموجروف- سيمرنوف واختبار شابيرو- ويلك مستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الكمية لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) وحيث أن حجم العينة كبير (أكبر من أو يساوي ٥٠ مشاهدة معنى ذلك أن عدم توزيع البيانات كالتوزيع الطبيعي لن تؤثر على صلاحية النموذج للتقدير من نتائج نظرية النهاية المركزية.
 - أن (Sig.) الخاصة باختبار ليفين ٠,٤٠٤ فهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني ذلك أنه يوجد تجانس أو ثبات التباينات مما يؤكد صلاحية النموذج للتقدير.
 - أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة ديربن- واتسون ١,٣١٧ وتلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية العليا لديربن- واتسن وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي الذاتي في النموذج.
 - أن معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.
- ومن خلال ما سبق يتضح صلاحية النموذج لتقدير تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار. وقد تم تقدير معالم النموذج على النحو التالي :

جدول رقم (٢٦) تقدير النموذج لتأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار

المعالم	القيمة المقدره	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	1.047	3.12	0	0.399
JA*DRL	0.243	4.058	0	
JA*ARL	0.122	3.772	0	
JA*TRL	0.206	4.004	0	
F SIZE	0.073	3.777	0.004	
LEV	-0.227	-3.936	0.001	
PROF	0.019	3.193	0.003	
CGQ	0.017	2.931	0.005	
قيمة اختبار (F) = ١١,٧١٥				
درجات الحرية = 157,7 القيمة الاحتمالية (P-value) = 0				

من خلال الجدول رقم (٢٦) يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد ٣٩,٩% ويدل ذلك على مقدرة النموذج على تفسير تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية للعلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) ذو دلالة معنوية لدرجة الرفع المالي على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على كفاءة الاستثمار.
- يوجد تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة على كفاءة الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الرابع والذي ينص على أنه " تؤثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر – فترة إبطاء المراجعة – فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار". وبالتالي يمكن صياغة النموذج الرياضي المقدر لتأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار على النحو التالي:

$$IE = 1.047 + .243 JA * DRL + .122 JA * ARL + .206 JA * TRL + .073 FSIZE - .227 LEV + .019 PROF + .017 CGQ$$

ويمكن توضيح مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض الرابع فيما يلي:

جدول رقم (٢٧) مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات النموذج للفرض الرابع

	IE	JA*DRL	JA*ARL	JA*TRL	F SIZE	LEV	PROF	CGQ
IE	1							
JA*DRL	.612**	1						
	.000							
JA*ARL	.607**	.524**	1					
	.000	.000						

JA*TRL	.618**	.508**	.602**	1				
	.000	.000	.000					
F SIZE	.603**	.525**	.509**	.495**	1			
	.004	.000	.000	.002				
LEV	-	-.115	-.214	-.105	.027	1		
	.568**				.725			
PROF	.617**	-.089	.014	.214	-.012	-	1	
						.013		
CGQ	0	.281	.425	.194	.874	.867		
	.598**	.178	.209	.214	.017	.054	-.059	1
	0	.061	.189	.245	.830	.490	.452	

من خلال الجدول رقم (٢٧) يتضح ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين التفاعل بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين التفاعل بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين التفاعل بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة سلبية متوسطة ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لجودة آليات الحوكمة وكفاءة الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه تم التحقق من صحة الفرض الرابع والذي ينص على أنه " تؤثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية (فترة إبطاء النشر - فترة إبطاء المراجعة - فترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية) على كفاءة الاستثمار".

٨/٦ النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحثون بشقيها النظري والتطبيقي، يخلص الباحثون إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التي يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

١/٨/٦ النتائج:

على مستوى الدراسة النظرية فقد تم التوصل إلى أن المراجعة المشتركة تُعد أحد الموضوعات المثارة حديثاً سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث حظى باهتمام الباحثون والممارسين والهيئات المهنية والتنظيمية، وأيدت جميعها أهمية تفعيل مدخل المراجعة المشتركة وذلك للعديد من المنافع التي تحققها لكافة الأطراف المهمة بعملية المراجعة خاصة تقليل فترة إبطاء التقارير المالية.

وأيضاً أهمية تحسين كفاءة الاستثمار كمقياس للعديد من أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم ذات الصلة بالشركة. كما خلص الباحثون إلى وجود اختلاف وتباين بين نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية بما ينعكس على كفاءة الاستثمار، مما يؤكد على أهمية دراسة العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية بما ينعكس على كفاءة الاستثمار في واقع بيئة الأعمال المصرية، خاصة وأن المحدد الرئيس لتطبيق المراجعة المشتركة في البيئة المصرية -حتى وقت إعداد البحث- يتمثل في عدم وجود إطار واضح ومحدد لدور المراجعة المشتركة مقابل المراجعة الفردية في تعظيم الثقة في التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية للتقارير المالية للشركة
- وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة معنوية بين المراجعة المشتركة وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة سلبية قوية ذات دلالة معنوية بين فترة إبطاء التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية لتأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.

٢/٨/٦ التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية، يوصي الباحثون بما يلي:

- ضرورة التوسع في تطبيق المراجعة المشتركة، نظراً للمنافع العديدة التي تتحقق لكافة الأطراف المهمة بعملية المراجعة، وخاصة تأثيرها الإيجابي على تقليل فترة إبطاء التقارير المالية مقارنة بالمراجعة الفردية، وما يترتب على ذلك من استعادة الثقة في مهنة المراجعة، وانعكاس ذلك على أسعار أسهم الشركات وقرارات المستثمرين وتحسين كفاءة الاستثمار ودفع عجلة التنمية بشكل عام.
- ضرورة تبني الجهات المعنية والمنظمة لمهنة المراجعة في مصر إصدار معيار للمراجعة المشتركة يتضمن تحديد الإطار الفكري للمراجعة المشتركة وكيفية تطبيقها

- والمبادئ والإجراءات والآليات التي يجب أن يلتزم بها مراجعو الحسابات ومكاتب المراجعة المكلفين بالقيام بها، بما يعمل على تحسين جودة التقارير المالية بما يضمن زيادة الثقة في مهنة المراجعة في بيئة الأعمال المصرية.
- ضرورة تبني الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالمراجعة المشتركة، وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة.
- ضرورة إدراج المراجعة المشتركة في خطط المناهج الدراسية بالجامعات المصرية، مع التركيز على عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات والحالات العملية بالاستعانة بمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة – وخاصة مكاتب المراجعة الـ Big4- لشرح الجوانب التطبيقية لهذا المفهوم، والفوائد التي تعود على الشركات وأصحاب المصالح من تطبيقها.

٣/٨/٦ التوجهات البحثية المستقبلية:

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يشير الباحثون إلى وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية ومن أهمها ما يلي:
- العلاقة بين المراجعة المشتركة وآليات التحول الرقمي في بيئة الممارسة المهنية المصرية.
- التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص المهني للمراجع الخارجي للحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية وانعكاسها على الأداء المالي.
- أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية على تقليل فجوة التوقعات.
- أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الجبر، يحيى بن علي، (٢٠٠٧)، العلاقة بين توقيت الأعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، ٤٧ (٢): ١٦٨ - ١٦٨ .
- أشرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (٢٠١٩). أثر ممارسات إدارة الأرباح على كفاءة الإستثمار بالشركات- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثالث: ٢٢٧ - ٢٨٥.
- الجهاز المركزي للمحاسبات، (١٩٨٨)، القانون رقم (١٤٤) بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات Available at: <http://www.cao.gov.eg>.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (٢٠١٦)، مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث، نسخة معدلة، أغسطس: ٤٨-١ .
- السواح، تامر إبراهيم، (٢٠٢١) ، أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وإستقلالية مجلس الإدارة على علاقة إدارة الأرباح بكفاءة الإستثمار - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥ (٣)، ٣١٣ - ٣٩٢.
- الشيخ، هدى حسين محمد محمد، (٢٠١٧)، تأثير مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على الحد من فجوة التوقعات لتحسين جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢١)، العدد الثالث، الجزء الثاني، أكتوبر: ٦٥٤ - ٦٩٥.
- الفولي، فايقة جابر حسن محمد، (٢٠٠٥)، الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الوكيل، حسام السعيد، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة تطبيقي، **مجلة الفكر المحاسبي**، ٢٤ (١)، ٥٩ - ١٠٠.
- الأرضى، محمد وداد، (٢٠١٩)، مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد (٤)، ٧٧ - ١٨٢ .
- بلال، السيد حسن سالم، (٢٠٢٠)، تغطية المحللين الماليين للشركات على كفاءة الإستثمار دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٢ (١)، الجزء الثاني، ٧٨٨ - ٨٤٥.

- زاهر، محمد أحمد محمد، (٢٠١٢)، محددات إبطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٧- ١٢٦.
- سلامة، إيمان محمد السعيد، (٢٠١٨)، أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على إتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسهما على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، ٢٢ (٣): ٥٠٤ - ٥٦٧.
- شحاتة، شحاتة السيد، (٢٠١٥)، أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تجريبية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦ (١)، ١ - ٥١.
- شوقي، أحمد محمد، (٢٠١٦)، أثر القياس المتكامل لكفاءة استخدام الموارد البيئية على قرار الاستثمار في الأوراق المالية من منظور محاسبي - دراسة ميدانية وتجريبية"، مجلة المحاسبة المراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (٣)، العدد (١)، ٥١٣-٥٤٦.
- صالح، أبو الحمد مصطفى، (٢٠١٥)، أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (٢٩)، العدد الثاني: ٦٩-١٠٢.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٨)، قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية ESG، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٣٩٤-٤٦٤.
- -----، (٢٠١٥)، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٢)، الجزء (١)، ٣٩٤ - ٤٦٤.
- عبد الرحيم، يسري سيد أحمد سيد أحمد، (٢٠١٧)، دور المراجعة المشتركة في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان: ١-١٢٦.
- عبدالقوي، أبو بكر شداد حامد، (٢٠١٨)، أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد (٦٤)، يونيو، ٦٦-٨.

- عبد المعطي، رضا الرشيد نواف لبغضين، (٢٠١٤)، "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وأثرها على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد (١)، ٦٦ - ٨٨.
- عبدلي، يمينه أحمد، ودرحمن هلال، (٢٠٢٠)، أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرار الاستثماري في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، **مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال**، المجلد ٦، العدد ٣، ٩٧-١٠٩
<http://search.mandumah.com/Record/1035429>
- علي، صالح حامد محمد، (٢٠١٦)، استخدام المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الخارجية وعلاقته بفجوة التوقعات- دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد (٧)، العدد الأول: ٢٢٢-١٨٩.
- علي، محمود أحمد أحمد، (٢٠١٥)، دراسة واختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٥٢)، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليو: ٤٠٢-٣٥٧.
- عزازي، سليم أيمن عطوة، (٢٠١٩)، مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة أختبارية على الشركات المساهمة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣ (١): ٢٨٩ - ٣٣٣.
- عطية، ياسر محمد، (٢٠١٩)، محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية- دراسة اختبارية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٨-٦٦.
- عوض، محمد محمود سليمان محمد، أحمد ، بغدادي ، (٢٠١٩). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد الثالث، ١ - ٦١.
- محمد، سعيد عبد المنعم، (٢٠١٠)، مفاهيم ومبادئ التخطيط الضريبي لخدمة المستثمرين، **المؤتمر الضريبي السادس عشر: الأزمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة**، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، (١): ١ - ٤٢.
- محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم، (٢٠٢١)، "دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات- دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة لاسكندرية، المجلد ٥ (٣)، سبتمبر، ٢٤٥ - ٣٠٠ بني سويف، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو، ١٨٠-١٣٣.

- محمود، محمد صلاح الدين محمد، (٢٠١٨)، أثر إدارة الأرباح على فترة إبطاء المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة اختبارية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، ٣٨ (٤)، ٦٨٧-٧٢٠.
- محيي، مصطفى أحمد، (٢٠١٦)، دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة عملية المراجعة- دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في بورصتي القاهرة والإسكندرية، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١-١٢١.
- مندور، محمد محمد محمد إبراهيم، (٢٠١٦)، أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢٠)، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو: ١١١٩-١١٧٢.
- منصور، أشرف محمد إبراهيم، (٢٠٢١)، مدى إنعكاس جودة المراجعة المشتركة على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٢ (٢) ج ٢، ١٣١-١٨٢.
- يوسف، هبه إبراهيم عبدالعزيز، (٢٠١٩)، قصور الإفصاح عن المخاطر وإنعكاس ذلك على كفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة - جامعة بنها، س ٣٩، ع ٢، ٤٩-٧٧.
<http://search.mandumah.com/Record/1183608>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmed, A.H, (2017), Are Corporate Social and Environmental Responsibility, Firm Performance and value Mutually Exclusive? Evidence from Egypt, **Journal of Accounting Research**, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Tanta university, December, 2: 1-21.
- Al Farooque, O.;& Ahulu, H. (2017), Determinants of Social and Economic Reportings: Evidence from Australia, The UK and South African Multinational Enterprises, **International Journal of Accounting & Information Management**, 25 (2): 177-200.
- AlSadoun, N.;& Aljabr, Y. (2014), Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia, **Available at: www.fac.ksu.edu.sa/1-35**.
- André, P.; Broye, G.; Pong, C.;& Schatt, A. (2016), Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees?, **European Accounting Review**, 25 (2): 245-274.

- Asthana, S.; Khurana, I.;& Raman, K.K. (2019), Fee Competition among Big4 Auditors and Audit Quality, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 52 (2): 403-438.
- Adelegan, O., (2009), Capital Market Development and Investment Efficiency in Nigeria, **Savings and Development**, vol. 33, No. 2, 113- 132.
- Andre, P., A. Filip, and A. Marmousez, (2014). The Impact of IFRS on the relationship between Conservatism and Investment efficiency. **Com- Ptabilité- Controle- Audit**. Vol.20, No.3, Issue. 10: 124.
- Annuar, H.. I. A. Salihu and S. N. Obid, (2014), Corporate ownership Governance and Tax Avoidance: an Interactive effects, **Procedia- Social and Behaviral Acieences**, Vol. 164 , Dec., 150- 160.
- Asiri, M., M A. AL- Hadi, G Taylor and L. Ouong, (2020), Is Corporate Tax av- Oidance Associatied with investment Efficiency, **Notht American Journal of Economics and Finance**, Vol. 52, April, 101- 143.
- Ahmed, M. (2016), Effects of Board Size Board Committees Characteristics and Audit Quality on Audit Report lags. The European Proceedings of Aocial and Behavioral Sciences, <https://www.researchgate.net/publicatin/306384699>
- Bae, K.H.; Baek, J.S.; Kang,J. K.;& Liu,W.L. (2012), Do Controlling Shareholders' Expropriation Incentives Imply Alink between Corporate Governance and Firm Value? Theory and Evidence, **Journal of Financial Economics**, 105 (2): 412-435.
- Bédard, J.; Poit, C.; & Schatt, A. (2012), Was the European Commission Green Paper Right? An Evaluation of the French Experience with Joint Auditing. Working Paper. **Available at: <http://ssrn.com/abstract=2855395>**
- Benali, A. (2019), The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors: Emirical Validation in the French Context, **International Journal of Business and Management**, 8 (11): 76-84.
- Bowerman, S.;& Sharma, U. (2016), The Effect of Corporate Social Responsibility Disclosures on Share Prices in Japan and the UK. Corporate ownership & Control, 13 (2): 202-216.
- Buallay, A.; Hamdan, A.;& Zureight, Q. (2017), Governance and Firm Performance: Evidence from Saudi Arabia. Australian Accounting, **Business and Finance Journal**, 11 (1): 79-98.
- Basuony, M., Mohamed E., and Hussain, M. (2016). Board Characteristics, Ownership Structure and audit Report lag in the Middle East International, **Journal of Corporate Governanc** 7 (2): 180 – 205.
- Bimo, I. D., Silalahi, E. E., and Kusumadewi, N. L., G. L., (2021), “Corporate Governace and Investment Efficiency in Indonesia: the Moderating role of

- Indusuty Competition”, **Jounal of Financial Reporting and Accounting**, Vol.20(2), 371- 384
- Bailing, J. J. and Rui, (2018), The Impact of Tax avoidance on Enterprise investment Efficiency, **Jounal of Discrete Mathematical Science and Cryptography**, Vol. 21, Np. 6, 1293- 1298.
 - Balmer, J., (2017), The Corporate Identity, Total Corporate Communications, Stakeholders’ attributed Identities, Identifications and Behaviors Continuum, **European Journal of Marketing**, Vol. 51, No. 9/10, 1472- 1502.
 - Benlemlih, M. and M. Bitar, (2018), Corporate Social Responsibility and Investment Efficiency, **Jounal of Business Ethics**. Vol. 148, 647: 671.
 - Benlemlih, Mohammed, and Mohammad Birar, (2021). "Corporate Social responsibility and investment efficiency", **Journal of Business Ethics**, 148.3.
 - Bimo, I. D; C. Y. Praxertyo and C. A. Susilandari, (2019), The Effect of Internal Control on Tax Avoidance: the Case of Indonesia, **Jounal of Economics and Development**, vol.. 21 no. 2: 131-143.
 - Boubaker, S., A. Houcine, Z. Ftiti, and H. Masri, (2018). Does Audit Quality Affect Firms’ Investment Efficiency?, **Jounal of the Operational Research Society**, Vol. 69. No. 10: 1688- 1699.
 - Biehl, H., Bleibtreu, C., and Stefani, U. (2021), The Effects of Joint Audits on Audit Quality and Audit Costs: A Game- Theoretical Explanation for Contradictory Empirical Results. Available at: https://papers.ssrn.com/so13/Papers.cfm?abstract_id=3816011
 - Bley, J., Saad, M., and Samet, A. (2019), Auditor Choice and Bank Risk Taking International Review of Financial Analysis, 61: 37- 52.
 - Chen, X.; Hu, N.; Wang, X.;& Tang, X. (2014), Tax Avoidance and Firm Value: Evidence from China. *Nankai Business Review International*, 5(1): 25- 42.
 - Chen, S., Li, Z., Han, B., and Ma, H., (2021), "Managerial Ability, Internal Control and Investment Efficiency", **Jounal of Behavioral and Experimental finance**, Vol.31,1.12.
 - Dechow, D. G., and Jiang, W., (2012), "Earnings Management and Auditor Specialization in The Post- Sox Era: an Examination of the Banking Industry", **Jounal of Banking and Finance**, vol. 36 (2), 613- 623.
 - Demerjian, P., Lev, B., and McVay. S., (2012), "Quantifying Managerial Ability: a New Measure and Validity Tests", **Management Science**, Vol. 58 (7), 1229 – 1248.
 - De wet. J. H. (2020), EVA Versues Traditional Accounting Measures of Performance as Drivers of Shareholder Value – a Comparative analysis, **Meditari Accountancy Research**, 13 (2), 1 -16.

- Does Corporate investment Efficiency affect corporae disclosure practices? (2021), **Jounal of Applied Accounting Research**, vol. 21 no. 2, 309- 327.
- Ding, Sai & Knight, John & Zhang, Xiao, (2019). Does China Overinvest?, **European Journal of Finance**, Vol. 25, No. 6, 489-507. <https://doi.org/10.1080/1351847x2016.1211546>
- El Assy, M.G. (2015), The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence From Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange, **International Journal of Accounting and Finacial Reporting**, 5 (2): 195-207.
- El Azzouzi, M. (2014), The Effects of Audit- Partner Tenure and Auditor Size on Audit Quality in a Setting with Mandatory Joint Audits, **PHD Thesis, Faculty of Economics and Business**, University of Amsterdam, Netherlands.
- El-Dyasty, M. (2017), Audit Market in Egypt: An Empirical Analysis. Available at: <http://ssrn.com/abstract=3002783>.
- Elfeky, M. I. (2017), "The Extent of Voluntary Disclosure and its Determinants in Emerging Markets: Evidence from Egypt". **The Journal of Finance and Data Science**, 3 (1-4), 45- 59.
- Elaoud, A., and Jarboui, A., (2017), "Auditor Specialization, Accounting Information Quality and Investment Efficiency", **Research in International Business and Finance**, Vol. 42, 616- 629.
- Ettredge, M., Fuerherm, E. E., and L., C., (2014), "Fee Pressure and Audit Quality", **Accounting, Organizations and Society**, Vol, 39 (4), 247- 263.
- Fisher, R., Van Staden, C. J. And Richards, G. (2019), Watch that tone: an Investigation of the Use and Stylistic Consequences of tone in Corporate Accountability Disclosures. **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 33 (1), 77 – 105.
- Gramling, A.A.; Krishnan, J.;& Zhang, Y. (2011), Are PCAOB- Identified Audit Deficiencies Associated with a Change in Reporting Decisions of Triennially Inspected Audit Firms?. **Auditing, Journal of Practice& Theory**, 30 (3): 59-79.
- Garver, T. G. and Milbourn, T. T. (2000), EVA Versus Earnings: Does it Matter Which is More Highly Correlated With Stock returns?, **Journal of Accounting Research**, 38, 209- 245.
- Gan, H.,(2019). Does CEO Managerial Ability Matter? Evidence From Corporate investment Efficiency, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, vol. 52, No4, 1085- 1118.
- Gao, R. and X. Yu, (2020). How to Measure Capital investment Efficiency: a Literature Synthesis, **Accounting & Finance**, vol. 60, Issue, 1, 299- 334.
- Garcia – Blandon, J., Castillo- Merino, D., Argiles- Bosch, J., and Ravenda, D. (2021), Mandatory Joining Audit and Audit Quality in the Context of the

- European Blue Chips, **Journal of Business Economics and Management**, 22 (5): 178- 1395.
- Guenther, D. A. and N., Kenneth and W., Brian (2020), Use of Increased Operating Cash flow by firms that Avoid Taxes, **SSRN Working Papers**, August, 3, 1- 51.
 - Garter, M. E., Franco, F., and Tuna, I., (2010), “Premium Pay for Executive Talent: an Empirical Analysis”, **Working Paper**, Management Accounting Sevtion (MAS) Meeting Paper, Boston Colleg, Boston.
 - Hapsoro, D., and Santoso, T. R., (2018), Does Audit Quality Mediate the Effeco of Auditor Tenure, Abnormal Audit fee and Auditor’s Reputation on Giving Going Concern Opinion? “, **International Jounal of Economics and Financial**, Vo. 8 (1), 143- 152.
 - Hassanein, A., Zalata, A.;& Hussainey, K. (2019), Do Forward- Looking Narratives affect investors’ valuation of **UK FTSE all- Shares Firms?**. Review of Quantitative Finance and Accounting, 52 (2): 493-519.
 - Holm, C.;& Thinggaard, F. (2016), Paying For Joint or Single Audits? The Importance of Auditor Pairings and Differences in Technology Efficiency. **International Journal of Auditing**, 20 (1): 1-16.
 - Holm, C.;& Thinggaard, F. (2018). From Joint to Single Audits- Audit Quality Differences and Auditor Pairings. **Accounting and Business Research**, 48 (3): 321-344.
 - Jeon, H. J. and H. M. Oh. (2017), Ebt Maturity and Investment Efficiency Evidence from Korea. **Journal of Applied Business Resarch**, 33 (6): 1081-1094. <https://doi.org/10.19030/jabr.v33i6.10047>
 - Jerico, M.I.J. and Utami, W.(2021), The effect of profitability, Capital structure, and forward-looking information on investment risk, **Journal of life Ecnomics**, 8(2), 147-156.
 - Janssen, B., (2018), “Ownership Structure and Stock return Volatility”, Master Thesis, **Faculty of Management Sciences**, Radboud University.
 - Kermiche, L.; & Piot, C.(2014), Is Joint-Audit Regulation Likely to Mitigate the Audit Market Concentration in the Long Run? The French Experience. February. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2398455>.
 - Kang, F. (2014), Founding family Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors, **Accounting Horizons**, 28 (2): 261- 276.
 - Kim, J. B., Pevzner, M., and Xin, X. (2019). Foreign Institutional ownership and Auditor Choice: Evidence from Worldwide institutional Ownership, **Journal of International Business Studies**, 50 (10): 83- 110.
 - Kikhia, H., and Albitar. K. (2020). joint Audit and Audit Quality: An Empiraical Evidence from Europe. Available at: www.Google.com

- Khlif, H.; Guidara, A.;& Souissi, M. (2015), Corporate Social and Environmental Disclosure and Corporate Performance: Evidence from South Africa and Morocco, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 5 (1): 51-69.
- Kovermann, J. and P. Velte, (2019), The Impact of Corporate Governance on Corporate Tax avoidance: a literature review, **Journal of International Accounting auditing & Taxation**, Vol. 36, 1-29.
- Lobo, G., Paugam, L., Zhang, D., and Casta, J. (2017), The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests, **Contemporary Accounting Research**, 34 (1): 118- 153.
- Laskar, N.;& Maji, S.G. (2016), Disclosure of Corporate Social Responsibility and Firm Performance: Evidence from India. Asia- Pacific, **Journal of Management Research and Innovation**, 12 (2): 1-10.
- Lawrence, A.; Minutti- Meza, M.;& Zhang, P. (2011), Can Big 4 Versus Non-Big4 Differences in Audit Quality Proxies be Attributed to Client Characteristics?, **The Accounting Review**, 86 (1): 259-286.
- Leung, S.;& Horwitz, B. (2010), Corporate Governance and Firm Value During A Financial Crisis, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 34 (4): 459-481.
- Liu, C.; Uchida, K.;& Yang, Y. (2012), Corporate Governance and Firm Value during the Global Financial Crisis: Evidence from China. **International Review of Financial Analysis**, 21: 70-80.
- Lobo, G.;Paugam,L. ; Zhang, L.;& Casta, J.F. (2019), Effect of Joint Auditor Pair on Conservatism: Evidence from Impairment Tests. Available at: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00993007>.
- Lakhal, F. (2009), Des Corporate Disclosure Policy Change Financial Analysts' Behavior? **Journal of Accounting and Organizational Change**, Evidence from France. 5(3):344-361.
- Lobo, G.J.; Paugam, L.; Zhang, D.;& Casta J.F. (2017), The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests. **Contemporary Accounting Research**, 34(1): 118-153.
- Le, T. H and M. Fin, (2018). The Link Between information Transparency and Investment Efficiency: a Literature Review, **Business and Economic Research**, Vol. 8, No. 4, 71- 79.
- Lee, B, A. Dobiyanski and S. Minton,(2015), Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance, **Journal of Applied Business and Economics**, vol. 17, No. 3. 21 -34.

- Leventis, Stergios and Pauline Weetman (2004). Voluntary Disclosures in an Emerging Capital Market: Some Evidence From the Athens Stock Exchange , **Advances of International Accounting**, Vol. 17, PP. 227- 250.
- Lee, C., WANG, C., Chiu, W., and Tien, T., (2018). Managerial Ability and **Coporate Investment Opportunity**”, International Review of Financial Analysis, Vol. 57, 65- 76 <http://doi.org/10.1016/j.irfa.2018.02.007>.
- Lei, Q., and Chen, H., (2019). Corporate Governance Boundary, Debt Constraint, and Investment Efficiency”, **Emerging Markets Finance and Trade**, Vol. 55(5), 1091- 1108.
- Menshawy, L. M., Basiruddin, R., Mohd- Zamil, N., and Hussainey, K., (2021). Strive Towards Investment Efficiency Among Egytioan Companies: Do Board Characteristics and Information Asymmetry Matter?”, **International Journal of Finance and Economics**, <https://doi.org/10.1002/ijfe.2540>.
- Moeinadin, M., Khanceghah, J. B., and Mazraehno, J. T., (2019). Investigating the Effect of Audit Quality on Over- Investment Using Measures of Auditor Specialty and Audit Tenure for Listed Companies in Tehran Stock Exchange”, **International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences**, Vol. 3 (4), October, 229- 244.
- Morgado, Artur & Pindado, Julio, (2002). the Underinvestment and Overinvestment Hypotheses: an Analysis Using Panel Data.
- Marsahla, Y. T., D. Arieftiara and N. Lastiningsih (2020). Profitability, Capital Intensity and Tax avoidance in Indonesia: The Effect of Board Commissioners Compertencies, **Jounal of Contermporary Accounting**, Vol. 2, Issue3, 1129: 140.
- Mageed, M. A., X. Zhang, and M. Umar.(2018). Impact of Investment Efficiency on Cost of Equity: Evidence from China. **Journal of A- Sia Business Studies** 12 (1): 44- 59.
- Modigliani, F., and M. H. Miller.(2018). the cost of Capital, Corporation Finance, and the theory of Investment. **American Eco**
- Miller, B. P. (2010). The Effects of Reporting Complexity on Small and Large Investor trading. **The Accounting Review**, 85 (6), 2017- 2143nomic Review 48: 261 – 297.
- Nakhaei, H. (2016). Market Value Added and Traditional Accounting Criteria: Which Measure is a best Predictor of stock Return in Malaysian Companies. **Iranian Jounal of Management studies**, 9 (2), 433- 455.
- Nouraldeem, R., Mandour, M., and Hegazy, W. (2021). Audit Report Lag: Do Company Characteristics and Corportate Governance Factors matter?

- Nekhili, M.; Nagati, H.; Chtioui, T.;& Rebolledo, C. (2017). Corporate Social Responsibility Disclosure and Market Value: Family Versus Nonfamily Firms. **Journal of Business Research**, 77: 41-52.
- Nguyen, B. T. N.; Tran. H. T. T.; Le, O. H.; Nguyen, P. T.; Trinh, T. H.;& Le, V. (2015). Association between Corporate Social Responsibility Disclosures and Firm Value- Empirical Evidence from Vietnam. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 5 (1): 212- 228.
- N. V., Audousset – Coulier, S., Kettunen, J., and Lesge, C. (2019). Joint Audit: issues and Challenges for Researchers and Policy – Makers. **Accounting in Europe**, 10 (2): 175 – 199.
- Nguyen, T.; Duong, H.N.;& Singh, H. (2016). Stock Market Liquidity and Firm Value: An Empirical Examin of the Australian Market. **International Review of Finance**, 16 (4): 639-646.
- Nyoman, N. G., Moeljadi, P. M.;& Djazuli, D. A. (2014). Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms. **Internationals Journal of Business and Management Invention**, 3 (2): 35-44.
- Ntwali, B., & Dyring, T., (2020). What Causes abnormal Returns Following Stock Splits? The Impact of Institutional and Retail ownership over Time”, Master’s Thesis, **Norwegian School of Economics**, Bergen.
- Ohaka, J. and Akani, F. (2017). Timeliness and Relevance of Financial Reporting in Nigerian Quoted firm. **Management and Organizational Studies**, 4 (2): 55- 62.
- Okaro, S. C.; Okafar, G. O.;& Ofoegbu, G. N. (2018). Mandating Joint Audits in Nigeria: Perspectives and Issues, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 8 (3): 316-338. OCED, 2015, Ending offshore Profit Shifting, Available at: <http://www.oecd.org/about/impact/combatinginternationaltaxavoidance.htm>
- Park, S. (2017). Audit Quality and Accrual Quality: Do Big4 Auditors Indeed Enhance Accrual Quality of Powerful Client?. **The Journal of Applied Business Research**, 33 (2): 343-350.
- Plumlee, M.; Brown, D.; Hayes, R.M.;& Marshall, R. S. (2015). Voluntary Environmental disclosure Quality and Firm Value: Further Evidence. **Journal of Accounting and Public Policy**, 34 (4): 336-361.
- Pristiwantiyasih, P., and Setyawan, M. A., (2020). the Importance of Investment Decisions Using Capital Asset Pricing Model (CAPM) in Stock Sector Telecommunication”, **Media Mahrdhika**, Vol. 18 (3), 387- 399.
- Philippon, T., V. Skreta, (2021). Optimal Interventions in Markets With Adverse Selection, **The American Economic Review**, Vol 102, No. 1, 1- 28.

- Park, S., I. Kim, and W. Kim. (2017). Investment Efficiency between Listed and Unlisted firms, and Big4 Audit firms' Effect: Evidence from Korea. **Journal of Applied Business Research**, 33 (6): 1095- 1112.
- Quick, R.;& Schmidt, F. (2018). do Audit Firm Rotation, Auditor Retention, and Joint Audits Matter? An Experimental Investigation of Bank Directors`and Institutional Investors` Perceptions, **Journal of Accounting Litreture**, 41: 1-21.
- Reverte, C. (2016). Corporate Social Responsibility Disclosure and Market Valuation: Evidence from Spanish Listed Firms. **Review of Managerial Science**, 10 (2): 411-435.
- Rui. J., (2019). Effect of Corportate Tax Avoidance on the Investment- Cash flow sensitivity: **Journal of Physics**, IOP Conf. Ratzinger Sakel,
- Singh, S.; Tabassum,N.; Darwish, T.;& Batsakis,G.(2018). Corporate Governance and Tobin's Q as a Measure of Organizational Performance. **British Journal of Management**. 29 (1):171-190.
- Slemrod J. S., (2004). The Economics of Corporate Tax Selfishness, Ross School of Business Working Paper Series **Working Paper**, No. 918, September, 1: 41.
- Salehi, M., Daemi, A., and Akbari, F., (2020). "The Effect of Managerial Ability on Produc Market Competition and Corporate investment Decisions: Evidence from Iran", **Jounal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol.11 (1), 49- 69. <https://doi.org/10.1108/JIABR-10-2016-0113>.
- Shahzad, F., Ur Rehman, I., Hanif, W., Ali, G., and Baig, M. H., (2019). "the Influence of Financial Reporting QUALITY AND Audit Quality on Investment Efficiency Evidency from Pakistan", **International Jounal of Accounting and Information Mangement**, Vol. 27 (4), 600- 614.
- Shakespeare, C, (2020). Reporting Matters: the real effects of Financial reporting on investing and financing decisions, **Accounting and Business Research**, vol. 50, No, 5, 425- 442.
- Sugiyanto, G. P.; F. K. Genta, A. A. Rahayu, (2020). Corporate Tax Avoidance: Evidence of Implementation of Agency Theory, Talent
- Strickett, M., and Hay, D. (2015). The Going Concern Opinion and the Adverse Credit Rating: an Analysis of their Realtionship. **Available at: SSRN Electronic Jounal, Doi:10.2139/ssrn.2635960.**
- Savitri, E., Andreas, A., and Sury, R. (2019). Influencing Factors: the Timeliness of FInancial Reporting Submission. **Gusiness and Management Studies**, 5 (1): 43 – 51.
- Tasios, S. and Bekiaris, M. (2012). Auditor's Perceptionsl of Financial Reporting Quality: the Case of Greece. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 2 (1): 57- 74.

- Tjia, O.;& Setiawati, L. (2012). Effect of CSR Disclosure to Value of the Firm: Study for Banking Industry in Indonesia. **World Journal of Social Sciences**, 2 (6): 169-178.
- Velte, P., and Azibi, J. (2015). Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality? **Current Journal of Applied Science and Technology**, 7 (6): 528- 551.
- Verdi, R. S. (2006). Financial Reporting Quality and Investment Efficiency. SSPN Working Papers. Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.930922>.
- Verdi, Rodrigo S. "Financial reporting quality and investment efficiency". Available at : [SSRN930922, 2006](https://ssrn.com/abstract=930922).
- Wooldridge, J. M., 2010 Econometric analysis of cross section and Panel data. Mit Press.
- Wisniewski, T. P. and Yekini, L. S. (2015). Stock Market returns and the Content of annual Report narratives. **Accounting forum**, 39 (4), 281- 294.
- Wilson, R., (2009). an Examination of Corporate Tax Shelter Participants, **The Accounting Review**, Vol. 84, No. 3, 969- 999
- Xin, Qu, (2017). Design of Ceo Equity- Based Compensation and Investment Efficiency. **a Thesis Submitted in fulfillment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy Department of Accounting, Finance and Economics Griffith Gushiness School, Griffith University.**
- Zaini, S. M., Samkin, G., Sharma, U., and Davey, H. (2018). "Vountary disclosure in Emerging Countries: a Literature Review", **Jounal of Accounting in Emerging Economies**, Vol.8, Issue 1, PP 29 – 65. [Doi:10.1108/JAEE-08-2016-0069](https://doi.org/10.1108/JAEE-08-2016-0069).
- Zheng, S., (2017). can Corporate Diversification Induce More Tax Avoidance?, **Journal of Multinational Finacial Management**, Vol. 41, Sep. 47- 60.